

الوعي

العدد (١٧٥) - السنة الخامسة عشرة - شعبان ١٤٢٢ هـ - تشرين الثاني ٢٠٠١ م

«الذين ارتدّوا
على أدبارهم»

نَزَعُ سِلَاحِ الْمُسْلِمِينَ
هَاجِسُ الْكُفَّارِ الدَّائِمُ

يا مسلمون،
ما هذا الذي يجري؟!

القدس
بين تاريخين

الخصخصة
من إفرازات
النظام الرأسمالي النتن
(٢)

«وما تخفي صدورهم أكبر»

تصدر غرة كل شهر قمري عن ثلثة من الشباب الجامعي المسلم في لبنان
بترخيص رقم «١٦٦» صادر عن وزارة الإعلام اللبنانية بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٥

المراسلات	اقرأ في هذا العدد (١٧٥)	الى السادة الكُتّاب
ألمانيا N. Abdallah Postfach: 301513 D - 10749 Berlin Germany	٣ كلمة الوعي: يا مسلمون، ما هذا الذي يجري؟! ... ٣	• يجوز إعادة نشر المواضيع التي تظهر في «الوعي» دون إذن مسبق على أن تذكر المصدر.
ثمن النسخة	٥ القدس بين تاريخين	• ٧ تقبيل «الوعي» إلا المواضيع التي لم يسبق نشرها وإلا فعلى الكُتّاب ذكر المصدر.
لبنان : ١٠٠٠ ل.ل.	٩ الانتعاش الاقتصادي في ظل الإسلام (٤)	• لب «الوعي» حق تصحيح المواضيع المرسلّة، وهي غير ملزمة بإعادة المواضيع التي لم تقبل للنشر.
ألمانيا : ٢ مارك	١٣ المرأة الصالحة	• نرجو ترقيم جميع الآيات القرآنية ووضع خط تحتها وتحت الأحاديث النبوية الواردة في المقالات وتوجيهها.
أمريكا : ٢٠.٥٠ دولار أمريكي	١٦ مع القرآن الكريم: «الذين ارتكبوا على أبنائهم» ...	• جميع المراسلات ترسل إلى عنوان المجلة في ألمانيا.
كندا : ٢٠.٥٠ دولار كندي	١٧ أحوال المسلمين في العالم	
أستراليا : ٢٠.٥٠ دولار أسترالي	٢١ نزوح سلاح المسلمين هاجس الكفار الدائم	
بريطانيا : ١ جنيه إسترليني	المنصحة إفراز تين من إفرازات النظام	
السويد : ١٥ كرون سويدي	الرواسي القين (٢)	
الدانمرك : ١٥ كرون دانمركي	«وما تخفي صدورهم أكبر»	
بنجينا : ٥٠ فرنك بنجيني	كلمة أخيرة: نقطة ضعف الأئمة حكماءها	
سويسرا : ٢ فرنك سويسري	والمعارضة	
النمسا : ٢٠ شلن		
باكستان : دولار أمريكي		
تركيا : دولار أمريكي		
اليمن : ٤٠ ريالاً		

عنوان المراسلين

اليمن
جميل أحمد عبد الله
P.O.Box: 11056
Sanaa - Yemen

النمسا
S. HASSAN
P.O.Box 82
A - 1127 WIEN
Austria (Vienna)

أمريكا U.S.A
AL - WAIE
P.O.Box 370782
MILWAUKEE, WI. 53237

الدانمرك
AL - WAIE
P.O.Box 1286
2300 KBH. S
Danmark

كندا : Canada
AL - WAIE
Eglinton Ave. East ٢٢٧٦
P.O.Box # 44553
Scarborough, ONT. M1K 2P0

عنوان «الوعي» على الإنترنت
www.al-waie.org

ألمانيا
N. Abdallah
Postfach: 301513
D - 10749 Berlin
Germany

أستراليا
AL - WAIE
P.O.Box 384
Punchbowl 2196
NSW - Australia

England
Al-Waie
Suite 298
56 Gloucester Rd
London SW7 4UB

يا مسلمون، ما هذا الذي يجري؟!

تشن أميركا وبريطانيا حرباً شعواء وحشية على المسلمين في أفغانستان، تُسيل الدماء، وتدمر البيوت، وترزع النساء والأطفال والشيوخ، ويقولون إنهم يقتلون الإرهاب لا غير، ويردد الحكام في بلاد المسلمين ما يقولون. يقول قائلهم إنَّ الأميركيان طمأنوه أنهم سيتفادون قتل المدنيين قدر الإمكان، ويعد هذه مأثرة قدّمت له، وحاكم آخر يقول إنه يؤيد ما تفعله أميركا حيث تحارب الإرهاب ثم يضيف إنه نصحهم أن يعجلوا بتسوية قضية فلسطين بين السلطة واليهود، ويعد قوله هذا شجاعة منه أمام أميركا. أما حكام تركيا فقد فاقوا غيرهم في الولاء للكفار فقد قرروا إرسال جنود للقتال في جانب أميركا ضد المسلمين في أفغانستان. ومواقف أخرى لحكام آخرين يتسابقون في الذل والخذلان بجعل الأرض والأجواء مستباحة للأعداء.

ما هذا الذي يجري؟!

تنطلق قاذفات القنابل عبر أجواء بلاد المسلمين لضرب المسلمين، وتنطلق الصواريخ مسترشدة بمعلومات استخبارية من حكام المسلمين لضرب المسلمين، وتترود قاذفاتهم وأساطيلهم من نفط المسلمين لضرب المسلمين، حتى إن تكلفة القذائف والمتفجرات التي تصيب المسلمين يدفع قيمتها المشايخ والحكام في بلاد المسلمين.

ما هذا الذي يجري؟!

تفعل دول الكفر بالمسلمين الأفاعيل، ويرتكبون المجازر تلو المجازر، وجيوش المسلمين مكبّلة مقيدة، رابضة في ثكناتها بأوامر حكامها، والأسلحة مكّسة في المخازن يظهرها الحكام في قمع الشعوب، ويخفونها عن صد الأعداء ورد الاعتداء، وقديماً قيل:

عَدِمْنَا خَيْلَنَا إِنْ لَمْ يُجِدْهَا تُبِيرُ النَّفْعَ مَوْعِدُهَا كَدَاءُ

فلا كانت تلك الجيوش ما دامت ميتة في ثكناتها، ولا كانت تلك الأسلحة ما دامت مكّسة في مخازنها لا تستعمل لحماية بيضة الإسلام، لا الجندي يثور ولا السلاح ينطلق، حتى إن السلاح النووي أصبح عبئاً على صاحبه، فقد برر حاكم باكستان خيانتته لأمتته وتحالفه مع أميركا ضد المسلمين في أفغانستان، برر ذلك بالحفاظ على سلاحه النووي! فبدل أن يكون سلاحه النووي عنصر قوة لباكستان يجعلها تحمي الإسلام والمسلمين وتخيف الكفر والكافرين، أصبح هذا السلاح عنصر ضعف وذلة ومبرر خيانة وخذلان. إنها لإحدى الكبر، والعجب العجائب.

ما هذا الذي يجري؟!

لقد كان المسلمون زمن الصليبيين ضعافاً متفرقين، فتجرأ عليهم كفار الغرب في الحروب الصليبية، لكن الأمر لم يستقر للصليبيين ويهدأ، بل ناصر المسلمون بعضهم بعضاً، وأنجبت الأمة الناصر صلاح الدين فأعاد لحمتهم

وأُنْهَضَ همَّتْهم وشحذ عزمهم وعزيمتهم، فكانت حطين وكان النصر المبين بعد سنوات وسنوات من الصراع حتى قضى على الصليبيين وعز الإسلام والمسلمون.

وكان المسلمون في فتنة ومحنة زمن التتار حيث اجتاحت التتار في بادئ الأمر بلاد المسلمين، لكن المسلمين ناصر بعضهم بعضاً وأنجبت الأمة الظاهر بيبرس، فنهضوا من كبوتهم وانطلقوا من غفوتهم، يتسابقون إلى النصر أو الجنة، فكانت عين جالوت وكان النصر، وعز الإسلام وعز المسلمون.

لكن الحال صار غير الحال، نصرة بعضهم بعضاً أصبحت وراء ظهورهم، يتجرأ الكفار على إحداث المجازر في بلاد المسلمين، الواحدة تلو الأخرى، بفعل يهود في فلسطين، وفعل الهندوس في كشمير، والصرب في البلقان، والروس في الشيشان، ومن أميركا وحلفائها في الخليج والعراق، ومن ثم ما نشهده من إجرام فوق إجرام من أميركا وبريطانيا في أفغانستان، يختار الكفار من بين المسلمين هدفاً يطبقون عليه حتى يفرغوا منه ثم ينتقلون لآخر، والمسلمون ينسون أو يتناسون التناصر بينهم، وأنه فرض عظيم من فروض الإسلام ﴿وإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر﴾ (الأنفال/٧٢) وأنهم أمة من دون الناس ﴿وإن هذه أمتكم أمة واحدة﴾ (المؤمنون/٥٢) وأنهم إخوة في الله ﴿إنما المؤمنون إخوة﴾ (الحجرات/١٠) سلمهم وحرهم واحد، لا يسلمون بعضهم ولا يحرقون ولا يخذلون «المسلم أخو المسلم لا يسلّمه ولا يخذله ولا يحقره» «وأن سلمهم واحد وحرهم واحد» إنها أمور من الدين معلومة بالضرورة، عطّلها الحكام، وتقاعس عن تنفيذها المسلمون فضربهم الكفار واحداً واحداً، وصار لسان حالهم (أكلت يوم أكل الثور الأبيض) .

ما هذا الذي يجري؟!

تنادى الحكام لبحث موضوع الحرب في أفغانستان، وكان مؤتمرهم العتيد، ويا ليت ما كان، فلم يجرؤوا فيه حتى على التنديد الكلامي بعدوان أميركا وبريطانيا الوحشي على أفغانستان، أما نصرة المسلمين في أفغانستان فلم يستطيعوها بالكلام ناهيك عن ضرب الحسام، لا بل إن الناس إذا ناصرُوا إخوانهم بالتظاهرات تصدت لهم زبانية الحكام تقتل عدداً وتجرع أعداداً، حتى إن سلطة عرفات التي لا تملك من سلطة الدولة شيئاً أمام اليهود، قد ظهر لها في قمع التظاهرات شرطة عامة وخاصة تكافح (شغب) الناس فشاركت يهود في إسالة دماء المسلمين في فلسطين.

كل هذا الإجرام والخذلان من الحكام يجري في وضوح النهار ومع ذلك فإنهم لا يزالون يتربعون على كراسيهم وفوق عروشهم، يصرحون علناً وعلى رؤوس الأشهاد أنهم يؤيدون التحالف ويزودونه بالقواعد الأرضية والدعم اللوجستي والمعلومات الاستخبارية والأجواء المفتوحة، وهكذا يستمر قتل المسلمين أمام أعين المسلمين، وقذفهم بأسلحة الموت التي تهز أسماعهم، ومع ذلك فلا تحمّر الأبصار ولا تتصلب الأسماع.

ما هذا الذي يجري؟!

يا مسلمون بل يا مسلمين، أليس فيكم رجل رشيد؟ أليس بينكم مقاتل في الجيش ذو بأس شديد؟ أليس بينكم ناصر أو ظاهر يطيح بالحكام الظلمة، أعداء الأمة الخونة، ويعيد دولة الإسلام، ويحرك جيوش المسلمين لنصرة إخوانهم في أفغانستان؟ أليست تدنّون بالإسلام الذي أعز من كان قبلكم وجعلهم في أعالي الدنيا؟

كيف ترضون أن يرمي الكفر إخوانكم في أفغانستان من قوس واحدة، ويمكنه الحكام من الإحاطة بها كالسوار بالمعصم، يعطونه المسالك والقواعد ليقذف منها الحمم على إخوانكم؟ أرضيتهم بالحياة الدنيا من الآخرة

﴿يأيها الذين ءامنوا مالكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثاقلتم إلى الأرض أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل﴾ (التوبة).

ألا تتطلعون إلى حياة تسعدون فيها وتفوزون بالنصر المبين؟ ألا تشتاقون إلى الجنة، فإنها تحت ظلال السيوف؟

﴿إن في هذا لبلاغا لقوم عابدين﴾ (الأنبياء) □

القدس بين تاريخين

إن الكثير من الكتاب والمؤلفين والمحاضرين والمفكرين المعاصرين، يتناولون القدس من جانبها المادي والواقعي، دون أن يربطوها بجانبها الروحي الذي قرر لها مكانتها وقديسيتها وهم بذلك إنما ينهجون نهج المفكرين الغربيين، وينطلقون من وجهة نظرهم عن الحياة، وهي عقيدة فصل الدين عن الحياة.

يتناولون القدس تاريخياً من البدايات الأولى عبر حقب متناهية في القدم، مروراً بمسيرة الأقوام والشعوب والدول التي تعاقبت على وجودها في القدس، ابتداءً باليوسيين حيث كانوا هم البناة الأوائل لهذه المدينة وكانت تسمى ييوس نسبة لهم وذلك قبل ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد. ثم مروراً بمن دخلها واحتلها من أقوام كالفراعنة واليهود ثم الآشوريين فالبابليين الذين احتلوا القدس من الآشوريين ثم نفا نبوخذنصر اليهود إلى بابل واستعبدتهم هناك وانقرضت مملكة يهوذا ٥٨٦ ق.م.

بعد ذلك جاء الفرس وتغلبوا على البابليين ٥٣٨ ق.م ثم الإسكندر المقدوني ٣٣٢ ق.م. ثم هاجمها القائد الروماني ٦٣ ق.م. واحتلها وفي زمن خليفته هيروُدس ولد المسيح عليه السلام. وفي العهد البيزنطي عندما تبوأ العرش هرقل ٦١٠-٦٤٠م زحفت جيوش كسرى ملك الفرس غرباً واستولت على سوريا وفلسطين وفي سنة ٦١٤ احتلت القدس وذبحت ٩٠ ألفاً من المسيحيين ولكن هرقل عاد واستجمع قواه وانتصر على الفرس حوالي ٦٢٣م وفي هذه الفترة ظهر الإسلام ... ووصل كتاب الرسول ﷺ إلى هرقل يدعوه فيه إلى الإسلام وكان في مدينة حمص آنذاك.

وإلى هنا انقضى تاريخ وجاء تاريخ.

إن المؤرخين يأتون بهذا السرد التاريخي ليثبتوا أن العرب كانوا هم السابقين في بناء القدس وسكنها حيث إن اليوسيين هم كنعانيون أي عرب كنعانيون. إلا أن هذا هو الجانب المادي من موضوع القدس غير أن النظرة إلى القدس لها جانب آخر جاء به الإسلام وأصبح هو المعتمد والأساس من حيث الحكم الشرعي المتعلق بالقدس وما حولها، وتاريخها من هذه الجهة على النحو التالي:

١. يبدأ تاريخ القدس أولاً من حيث قديسيتها. فقد أثبت القرآن قدسية القدس أي ربطها بالعقيدة من حين نزول قوله تعالى: ﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا إنه هو السميع البصير﴾ هذا قبل أن يظهر أن هناك مسجداً ثالثاً وهو مسجد المدينة المنورة، مسجد هجرته ﷺ. وزاده الله قدسية أن بارك حوله، فكان موضع الإسراء المذكور في الآية الكريمة، وكان هو منطلق العروج به ﷺ إلى السماء.

وجرت الأمور على طبيعتها، واستقر الأمر لرسول الله في الجزيرة بأسرها، وسارت الفتوحات سيرها الطبيعي، وتسلم عمر بن الخطاب رضي الله عنه مفاتيح القدس من البطريق صفرونيوس في حين كانت محاصرة بالجيوش بقيادة أبي عبيدة رضي الله عنه سنة ١٥ للهجرة ٦٣٦ للميلاد. ومن قدسية القدس أنها ظلت ستة عشر شهراً قبله للمسلمين في

صلاتهم حتى تحولت القبلة إلى الكعبة.

٢ . الأمر الثاني من تاريخ القدس:

طبيعة الأمر الذي استقر عليه وضع القدس عندما تسلم مفاتيحها عمر رضي الله عنه ، أن أعطاهم وثيقة استقر عليها وضع القدس من حيث الأمان، وصيانة معابدهم وأن أخذ عليهم عهداً أن لا يساكنهم فيها أحد من يهود، على أن يدفعوا الجزية. ومارس النصارى فيها حياتهم اليومية على هذا الوضع المنصوص عليه في العهدة العمرية، بهدوء وأمان واطمئنان، وهذه العهدة موجودة حتى الآن يحتفظ بها البطارقة عندهم إلى يومنا هذا.

ومنذ تلك الساعات أصبحت القدس أرضاً إسلامية جرت عليها أحكام الإسلام وخضعت لسلطان الإسلام، وأمانها بأمان المسلمين، وسكانها يحملون التبعية الإسلامية. وغدت دار إسلام، ينافح دونهما. وحمايتها والدفاع عنها واسترجاعها فيما لو طرأ عليها عارض أو تغلب عليها مغتصب إنما يكون فرضاً على جميع المسلمين، وإلى يوم الدين.

٣ . قلنا إن ما قبل نزول آية: (سبحان الذي أسرى بعبده...) ومن قبل تسلم عمر مفاتيحها، ما قبل هذا التاريخ لا يؤبه له، ولا قيمة له عملياً، سواءً كانت مكاناً للهيكل الذي يزعم اليهود، أو مكاناً للنصارى بوجود كنيسة القيامة، أو ما أسموه القبر المقدس كنيسة نصف الدنيا. كل هذا أصبح الآن منسوخاً لا اعتبار له، ولا قيمة له، وليس لهم إلا ما أعطاهم الإسلام من ممارسة عباداتهم وطقوسهم الدينية، ولهم الأمان ما حافظوا على العهود والمواثيق. لأن صاحب الحق في الإثبات والنسخ وهو الله تعالى قد نسخ كل ما مضى من تاريخ وما تعلق به من حقوق، قد نسخها كلها وأثبتت الحقائق التي ابتدأت من حين نزول الآية المذكورة زمناً وعملاً. فأحكام أهل الذمة، وأحكام الجزية، وأحكام حقوق المعاهدين والمستأمنين، كلها منصوص عليها بنصوص قطعية، وطبقت عملياً من قبل الخلفاء والولاة والعمال والقضاة. مع التمكين التام للنصارى من مزاوله شعائهم الدينية واحترام حقوقهم، ورعاية شؤونهم، والنظر في مظالمهم كالمسلمين سواء بسواء، مع المحافظة وعدم العبث أو التعدي على أماكنهم الدينية.

٤ . فترة ما قبل الحروب الصليبية:

من طبيعة الأنظمة والقوانين التي تطبق وتنفذ على بني البشر، أن يكون التطبيق لها وتنفيذها من قبل بشر أيضاً، فيخطئون ويصيبون، وتمر فترات فيها إساءة في التطبيق، وهذا تابع لاستقرار الفكر ونموه وازدهاره، فإن كان القائمون على أمر الرعاية والتنفيذ لديهم الوعي والتقوى والإخلاص، ووضوح الرؤية والرقى الفكري، مع وجود الفكرة وطريقتها واضحة ومستقرة في المجتمع، يكون هناك إحسان في التطبيق. والعكس بالعكس.

لقد مرت فترات كان الصراع الداخلي فيها محتدماً بين كثير من الفئات والجماعات المتعددة هنا وهناك ما أوجد التفسخ والاضطراب في المجتمع الإسلامي، أي كان وقتئذٍ إساءة في التطبيق ورعاية الشؤون.

٥ . فترة الحروب الصليبية ومحجيء صلاح الدين:

تلك فترة عصيبة، وأحداثها دامية، لأنها خرجت في مجرياتها عن طور الإنسانية، سواء من حيث دوافعها أو الحيز الذي أشغلت تاريخياً، أو الظاهرة الوحشية والإجرامية التي جرت ممارستها من قبل الغزاة الغاشمين الحاقدين. بعد مقاومة عنيفة استمرت أشهراً من قبل حامية القدس دخلها الإفرنج، وأفرغوا سموم حقدهم وغيظهم،

فأبادوا كل من كان فيها من المسلمين قتلاً وذبحاً وتقطيعاً وحرقاً بالنيران؛ وقد جمعوا من كان فيها من اليهود ووضعوهم في كنيس وأضرموهم فيه بالنيران.

وجاء صلاح الدين، ودخل القدس من الثغرة التي دخل منها غودفري. ولكنه لم يعمل السيف فيهم، وإنما أخرجهم منها عن بكرة أبيهم، دون أن تمس امرأة أو طفل أو شيخ بأذى. وساعد على الخروج من لم تمكنه أحواله. والمؤرخون النصارى والمسلمون جميعاً ينددون بالغزو الصليبي ويصفونه بأنه نشاز في تاريخ الإنسانية، كما يشنون على صلاح الدين وإنسانيته، ورعايته للمغلوبين.

٦. أما فترة الحكم العثماني فإن سليم الأول دخل هذه البلاد سنة ١٥١٧، ودخل مصر وبويع بالخلافة كما دخل المدينة المقدسة.

إن المنشآت المقامة والمائلة الآن، والأسوار والعمارات معظمها من فعل العثمانيين، فكان اهتمامهم زائداً بها. وفي هذا رد على من يتهمون العثمانيين بأنهم غزاة محتلون. والحقيقة أن الخلافة العثمانية حمت بيضة الإسلام مدة أربعة قرون كاملة من سنة ١٥١٧. سنة ١٩١٧. كما لا ننسى الفتوحات التي قام بها العثمانيون في أوروبا لنشر الإسلام، حتى طرّقوا أبواب فينا، واقتربوا من روما. وهذه منطقة البلقان تعج بالمسلمين الذين يضطهدهم الآن نصارى أوروبا، وأحداث البوسنة والهرسك وكوسوفا ومقدونيا شاهدة على ذلك.

في سنة ١٨٨٢ أصدرت الحكومة العثمانية قانوناً حرمت فيه الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وشراء الأراضي. ثم عادت وحددت الإقامة لليهود بشهر واحد، ومن تأخر يلاحق ويبحث عنه حتى يخرج.

ولما أعلنت الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ راح العثمانيون يطاردون الصهيونيين. وأصدر جمال باشا بوصفه القائد للجيش الرابع لمرباط في فلسطين أمراً منع فيه رفع أي شعار صهيوني في أي أرض تقع تحت حكمه، كما منع أي لافتة تكتب باللغة العبرية، وصادر جميع الطوابع والأوراق المالية التي تخص الحركة الصهيونية، وألغى جميع المؤسسات اليهودية التي تكونت في فلسطين، بعد أن دخلتها خفية. وجاء في البيان الذي صدر يومئذ ٢٥ كانون الثاني سنة ٩١٥ أن الحكومة فعلت ذلك بناءً على ما لديها من معلومات تثبت أن بعض العناصر تتآمر باسم الصهيونية لإقامة مملكة يهودية في فلسطين.

ثم كانت قبل ذلك مواقف عظيمة للسلطان عبد الحميد:

يقول: إن الصهيونية لا تريد أراضي زراعية في فلسطين لممارسة الزراعة فحسب، ولكنها تريد أن تقيم حكومة، ويصبح لها ممثلون في الخارج. إنني أعلم أطماعهم جيداً، وإنني أعارض هذه السفالة، لأنهم يظنونني أنني لا أعرف نواياهم أو سأقبل بمحاولاتهم. وليعلموا أن كل فرد في دولتنا يمتلئ قلبه غيظاً عليهم طالما هذه نواياهم. وإن الباب العالي ينظر إليهم مثل هذه النظرة. وإنني أخبرهم أن عليهم أن يستبعدوا فكرة إنشاء دولة في فلسطين، لأنني لا زلت أكبر أعدائهم.

ويقول الخليفة عبد الحميد رحمه الله في كتابه للشيخ أبي الشامات يبين له سبب خلعه فيقول:

... بعد هذه المقدمة ... أعرض هذه المسألة المهمة كأمانة في ذمة التاريخ: إنني لم أتحلّ عن الخلافة

الإسلامية لسبب ما سوى أنني . بسبب المضايقة من رؤساء جمعية الاتحاد المعروفة باسم (جون ترك) وتهديداتهم، اضطرت وأجبرت على ترك الخلافة الإسلامية؛ إن هؤلاء الاتحاديين أصّوا عليّ بأن أصادق على تأسيس وطن قومي لليهود في الأرض المقدسة فلسطين. ورغم إصرارهم فلم أقبل بصورة قطعية هذا التكليف... ويقول هرتسل:

بعث إلي السلطان هذا الجواب:

بلغوا الدكتور هرتسل ألاّ يبذل بعد اليوم شيئاً من المحاولة في هذا الأمر، فإني لست مستعداً أن أتخلى عن شبر واحد من هذه البلاد لتذهب إلى الغير. فالبلاد ليست ملكي، بل هي ملك شعبي، وشعبي ربي تربتها بدمائه، فليحتفظ اليهود بملايينهم من الذهب).

٧ . القدس والاحتلال البريطاني:

وجاء اليوم الذي عمل له من كانوا يسمون أحرار العرب بمناشدتهم لبريطانيا، للحضور سريعاً لنجدتهم وتخليصهم مما يسمى ظلم الأتراك.

وبدون متابعة ولا مقدمة أو تمهيد، دخل اللورد اللنبي القدس في ١١/١٢/١٩١٧، دخلها ماشياً من باب الخليل، وأعلن الأحكام العرفية؛ وكان رئيس بلدية القدس هو موسى كاظم باشا الحسيني، دخل اللنبي الحرم ومعه كامل أفندي الحسيني مفتي فلسطين أخو الحاج أمين الحسيني. وعند دخول اللنبي القدس، أقيمت له منصة ووقف خطيباً وقال قولته الحاقدة (الآن فقط انتهت حلقة الحروب الصليبية).

وكانت بريطانيا قبل هذا التاريخ قد أعطت اليهود وعداً بإعطائهم فلسطين وطناً قومياً لهم، وهو وعد بلفور. لقد أعلن حسين بن علي ثورته بتاريخ ١٠ / حزيران سنة ١٩١٦م وقاتل مع الكفار المستعمرين ضد الدولة العثمانية. هذه الثورة التي قال عنها اللنبي في تقريره الذي رفعه إلى وزارة الحرب فور انتهاء القتال: (إن ثورة العرب ضد الترك قد ساعدت الحلفاء مساعدة كبيرة في الحصول على نتائج فاصلة في الحرب).

عندما وقعت اتفاقية (سايكس بيكو) بين فرنسا وبريطانيا وتم تنفيذها، واقتسام منطقة بلاد الرافدين وبلاد الشام بينهما، كانت فلسطين مستثناة، إذ جعل لها وضع خاص لتكون فيما بعد وطناً لليهود. وجعلت بريطانيا من نفسها منتدبةً على فلسطين لمدة خمسة وعشرين عاماً من قبل عصبة الأمم، من أجل تهيئتها وطناً لليهود، أي لتنفيذ وعد بلفور. فعينت عليها أول مندوب سام، وهو هربرت صمويل يهودي صهيوني متعصب من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٢٥.

بريطانيا هي رأس الأفعى، وهي أم الخبائث، وهي التي مزقت الأمة الإسلامية إلى أكثر من خمسين مزقة. لقد وضعت بريطانيا، أثناء انتدابها، قانون "الحكر" الذي يسمح باستئجار أراضي الوقف الإسلامي مدة ٩٩ سنة. والمباني التي يمتلكها الكثير من اليهود والنصارى أخذت أراضيها وأقيمت بموجب هذا القانون ثم إنحلت سهلت هجرة اليهود إلى فلسطين وسمحت وساعدت وعملت على بيع الأراضي لليهود. وبعد أن هيأت الأمور لتنفيذ وعد بلفور أحالت القضية الفلسطينية إلى هيئة الأمم المتحدة، وتولتها معها أميركا ليصدر قرار تقسيم فلسطين سنة

١٩٤٧، وفي سنة ١٩٤٨ أنهت بريطانيا انتدابها وأبقت ما لديها من دبابات وسلاح لليهود وخرجت من فلسطين، وأعلن قيام دولة لليهود في نفس الوقت ١٥/٠٥/١٩٤٨.

وهكذا زرعت بريطانيا هذه الغدة السرطانية في بلاد المسلمين لتكون دولة اليهود جسراً متقدماً لها، وعن طريقه وطريق الحكام العرب، تركز نفوذها في المنطقة.

ولكن لما كانت أميركا تريد أن تخرج بريطانيا من مستعمراتها لتحل محلها، أصبحت الآن تعمل جاهدة لتكون منطقة العالم الإسلامي (الشرق الأوسط) منطقة نفوذ خالصة لها، وأدخلت قضية فلسطين والمنطقة العربية داخل هذه الدائرة، فهي تتطلع إلى الاستئثار بمناجم البترول، كما تريد أن تستأثر بالمكاسب التي تنتج عن حل قضية فلسطين وما حولها كإقامة قاعدة عسكرية لها في الجولان وغير ذلك.

وهذه الأحداث الدامية تتابع وتتسارع لنكون نحن المسلمين وقوداً لها.

وقضية فلسطين الآن قضية سياسية، وهي بين طرفين:

الطرف الأول: هم المسلمون جميعاً.

الطرف الثاني: الدول الكافرة المستعمرة ويهود.

فهي إذاً قضية المسلمين؛ والمسلمون اليوم لا دولة لهم تمثلهم. واليهود جراء المؤامرات الخيانية أصبحوا لهم دولة قوية. ولا يمكن أن تزول هذه الدولة إلا بوجود دولة للمسلمين مخلصه قوية تقاتل يهود قتالاً ضروساً ليشرد بهم من خلفهم، ويقتلعهم من جذورهم، وتعود فلسطين إلى ديار الإسلام بعد القضاء على كيان يهود كما بشرنا رسول الله ﷺ بذلك: «لَتَقَاتِلَنَّ الْيَهُودَ فَلَتَقْتُلَنَّاهُمْ حَتَّى يَقُولَ الْحَجَرُ يَا مُسْلِمُ هَذَا يَهُودِيٌّ فَتَعَالَ فَاقْتُلْهُ» (رواه مسلم).

وبغير ذلك فلن تزول هذه الغدة السرطانية من أرض الإسرائء والمعراج، فعلى المسلمين وجوباً أن يعملوا على إقامة دولة لهم لتطبيق شرع الله، ورفع راية الجهاد، واسترجاع فلسطين، ولن تكون هذه إلا دولة الخلافة الراشدة، حيث تأوي إلى القدس كما أخبر الرسول ﷺ: «... ثم تأوي الخلافة إلى القدس، ويكون ثم عقر دارها، ولن يخرجها منها أحد بعد ذلك أبداً».

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (النور/٥٥) □

فتحي سليم

الانتعاش الاقتصادي في ظل الإسلام (٤)

فالأرض - كما قلنا - هي العمود الفقري الذي تقوم عليه مشاريع الاقتصاد من زراعة وصناعة... فإذا استغلت هذه الأرض بشكل عادل، وكامل فإن ذلك يمكن الأفراد من الانتفاع الكامل بها، وهذا يعود بالنفع على الجميع، ويصب في دائرة الرفاه والانتعاش.

وهذا بعكس النظم الأخرى التي عاجلت موضوع الأرض علاجاً بشرياً من عقول البشر القاصرة. فالنظام الرأسمالي لا توجد فيه هذه العدالة، وهذا التقسيم الفريد الشامل، إذ أن الدولة تحجر على الأرض التي لا مالك لها، وتعتبرها أملاك دولة، وتباشر عملية استغلالها إما مباشرة بنفسها، أو توكل ذلك إلى الشركات الكبرى العملاقة، وتحرم باقي الناس من الانتفاع في ذلك، حتى من الأملاك العامة.

فمنابع النفط مثلاً، أو عيون المعادن سواء أكانت من البحار أو الصحارى أو غير ذلك، تعتبرها الدولة ملكاً لها وليس ملكاً لعامة الناس، ثم تعطي الامتيازات للشركات الكبرى أو لأصحاب رؤوس المال لاستغلالها، والأموال العائدة من ذلك تأخذ منها الدولة نصيباً مفروضاً حسب الاتفاق، والباقي يذهب لأصحاب الشركات، أو أصحاب رؤوس الأموال، ولا يأخذ منها عامة الناس من الفقراء أو غيرهم شيئاً، فيزداد الأغنياء غنى والفقراء فقراً، وبدل أن تكون طبيعة النظام تزيد في رفاهية الناس، وتفتح لهم أبواب العمل والثروة، تصبح وبالاً عليهم.

وإن الناظر إلى بلاد المسلمين المتأثرة بنظم الغرب يرى نفس المشكلة في السيطرة على الأموال العامة، وجعلها حكراً على أناس معينين، وعلى الدولة، مع أن هذا المال - مثل البترول، والمعادن،... - إنما هو لعامة الناس بالتساوي، ولا يجوز للدولة أن تأخذ منه شيئاً، لأن الشارع قد حدد ما هي أملاك الدولة، وما هي أملاك العامة، وما هي أملاك الخاصة.

أما النظم الشيوعية فهي أسوأ بكثير من النظام الرأسمالي - وكلاهما سيئ - في نظرتهم لملكية الأراضي، حيث يمنع النظام الشيوعي الملكية الشخصية (الفردية) منعاً باتاً، ويجعلون الأرض ملكاً للدولة، وهذا الأمر إنما هو تحطيم للاقتصاد، حيث يقضي على جميع الحوافز عند الناس في المجتمع، وذلك لأن الإنسان بطبيعته مفطور على التملك، وعلى المنافسة، وإذا ما أغلقت عليه باب التملك فإنما تغلق عليه باب الإبداع والمنافسة البناءة، لأن ما بيدع فيه ليس ملكاً له، بل لغيره، وقد ظهرت آثار هذا النظام السقيم في اقتصاد الاتحاد السوفياتي لسنوات عديدة منذ نشأته وحتى انهياره.

وبهذا يظهر جلياً أن أحكام الإسلام المتعلقة بتصنيف الأرض من حيث ما تأخذها الدولة منها لبيت المال، أو من حيث نوع الملكية، إنما تصب في دائرة رفاه الفرد وفي رفاه المجتمع بشكل عام، وذلك لإتاحة الفرصة، وفتح الباب أمام الناس لامتلاك الأرض، واستغلالها دونما مقابل، ودونما قيود من بشر، وبالتالي الازدياد المتنامي للثروات بأنواعها، وكذلك حرص الأحكام على توزيع الثروات العامة الناتجة من الأرض بالتساوي دونما احتكار على أحد، ولا تمييز أحد على أحد، ودونما أي اعتداء من إنسان على هذه الثروات لا من أصحاب رؤوس الأموال، ولا حتى

من الدولة.

خامساً: رعاية الدولة لشؤون الناس وحاجاتهم وأثر ذلك على رفاه المجتمع:

السياسة الاقتصادية في الإسلام تهدف وترمي إلى ضمان إشباع حاجات الأفراد الأساسية، من مأكل وملبس ومسكن، وإلى تمكين الناس من إشباع حاجاتهم الكمالية بأقصى قدر مستطاع، كل ذلك وفق طراز خاص من العيش ينسجم مع طبيعة المجتمع الإسلامي، وأحكام الإسلام. وبما أن الدولة هي الراعي لتطبيق أحكام الإسلام في المجتمع، عليه فإنها تسعى لرعاية هذه السياسة الاقتصادية الفريدة، وتطبيقها في المجتمع على أحسن وجه مستطاع.

لذلك تسعى الدولة إلى تحقيق الرفاهية، والانتعاش الاقتصادي في المجتمع لبلوغه أرفع مستوى من العيش، بما تقوم به من رعاية فعلية لشؤون وحاجات الناس، فتقوم بـ:

أولاً: رعاية الناس بضمن الحاجات الأساسية لهم فرداً فرداً دون تمييز بين من يحمل التبعية داخل حدود الدولة.

فإن الله سبحانه قد رفع الناس بعضهم فوق بعض درجات، قال تعالى: ﴿ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً ورحمت ربك خير مما يجمعون﴾ (الزخرف). وارتفعهم بعضهم فوق بعض هو في القدرات وفي الرزق، فالناس منهم القوي، ومنهم الضعيف، ومنهم الصحيح، ومنهم المريض، ومنهم الغني، ومنهم الفقير. وإذا ما ترك الناس هكذا دونما رعاية، ولا تدخل من نظام، فمعنى ذلك أن القادر والغني هو فقط من يستحق العيش، وأن غير ذلك من الضعفاء ومن الفقراء لا يستحقون ذلك.

لذلك أوجب الإسلام نظاماً متكامللاً لسد الخلل في المجتمع، يبدأ هذا النظام في الأقارب، الأقرب فالأقرب، فإن عجزوا، فرض للمحتاجين نصيباً في أموال الزكاة، فإن حصلت الكفاية فذلك خير، وإلا فإن الدولة ملزمة شرعاً برعاية هذا الأمر حتى تحصل الكفاية (أي حتى تسد حاجات هؤلاء الناس بالمعروف).

وهذه الرعاية قد تكون بإيجاد سبل العمل للكسب، وقد تكون بالإنفاق المباشر من خزينة الدولة، وقد تكون بفرض نصيب من المال في أموال الأغنياء من زادت أموالهم عن حاجاتهم، حتى تحصل الكفاية.

وكما ترعى الدولة حاجات الناس في المأكل والملبس والمسكن، (الحاجات الأساسية) كذلك فإن الدولة ترعى حاجات الناس في التطبيب، والتعليم، وذلك للقضاء على الجهل وعلى المرض.

فالإسلام كما يحرص على حاجات الناس في المأكل والملبس والمسكن من أجل استمرارية العيش، وتوطيد الأمن والانسجام بين قلوب الناس، وعدم ظهور الفوارق الطبقة بين الناس، كذلك يحرص على بقاء المجتمع خالياً من الأمراض، ويحرص على سلامة الجسم وقوته قال عليه السلام: «المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف»، ويحرص كذلك على رفع مستوى الناس العلمي إلى أرفع مستوى ممكن، لأن ذلك هو من قوة

الدولة، ومن ضمان بقاء استمراريتها، لأن الجهل داء قاتل، ومنفذ ينفذ منه الكفار لهدم الدولة كما حصل في آخر عهد بني عثمان. قال تعالى: ﴿قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون إنما يتذكر أولوا الألباب﴾ (الزمر) ، وقال عليه السلام: «فضل العالم على الجاهل كفضل الشمس على باقي الكواكب» .

ثانياً: رعاية الناس بتمكينهم من الوصول إلى إشباع حاجاتهم الكمالية على أحسن مستوى. إن من أهداف الدولة في رعايتها لحاجات الناس، هو الوصول إلى أرفع مستوى من العيش، وذلك لتحقيق انتفاع الناس بأكبر قدر مستطاع من زينة الحياة الدنيا، ومن نعم الله تعالى التي خلقها وسخرها للإنسان. قال تعالى: ﴿وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه﴾ (الحاثية/١٣)، وقال: ﴿قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة﴾ (الأعراف/٣٢)، وقال: ﴿وأما بنعمة ربك فحدث﴾ (الضحى)، وقال عليه السلام: «إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده» . لذلك فإن الدولة تسعى عملياً إلى رفع مستوى الناس الاقتصادي، بعد ضمان حاجاتهم الأساسية، وذلك إما بالإنفاق المباشر من أملاك الدولة بعد سد متطلباتها في حمل الدعوة والجهاد، وبناء القواعد المتينة لدولة قوية، أو برعاية أموال الناس في الملكيات العامة، مثل منابع النفط، ومصادر الطاقة، والممرات المائية، وثروات الأنهار والبحار... وغير ذلك من ملكيات عامة وفيرة. ثالثاً: رعاية الدولة للملكيات الخاصة والعامة.

الدولة الإسلامية تفتح الباب على مصراعيه للملك وفق حدود الشرع، وترعى هذا الأمر بتمكين الأفراد من ذلك، فمثلاً تضمن للأفراد إحياء الأرض الموات لتملكها، وتساعدتهم على إحيائها بأكبر قدر مستطاع حسب إمكاناتها، كذلك تسهل لهم أمور الصناعة والزراعة والتجارة بأكبر قدر مستطاع، سواء أكان ذلك داخلياً في نطاق حدود الدولة أو خارجياً مع دول أخرى ضمن شروط المعاهدات.

وكما ترعى الدولة شؤون الملكيات الخاصة وتشجعها، كذلك ترعى شؤون الملكيات العامة إما بالإشراف المباشر عليها، ومن ثم توزيع الناتج على جميع الرعية، وإما بتمكين الناس من ذلك بمساعدتهم وتأهيلهم بالعلم والخبرة، وتزويدهم بالمعدات اللازمة للاستخراج، كاستخراج المعادن أو البترول أو الإشراف على الممرات المائية أو غير ذلك من مصادر عامة. رابعاً: رعاية التوازن الاقتصادي، وتوزيع الثروات، ومنع الاحتكارات.

طبيعة الأحكام الشرعية التي وضعها الإسلام لرعاية شؤون المال، كفيلة بتوزيعها بين الناس، وكفيلة بمنع الاحتكار، فممنع الربا والكنز يمنع تعطيل المال دونما فائدة للمجتمع، وكذلك تمنع الاتكالية، والقعود عن الكسب، وتمنع الاحتكارات للمشاريع الكبيرة وبالتالي تجعل التنافس طبيعياً في المجتمع، وتجعل المال متداولاً بين الناس بأكبر قدر مستطاع. ومع هذه الأحكام العادلة، فإن الدولة تتدخل كلما رأت ضرورة لإيجاد التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع. فعندما ترى الدولة أن هناك فارقاً كبيراً في مستوى الغنى بين المسلمين، فإن الدولة تتدخل بإعطائها من أموالها، للقضاء على هذا الفارق الشاسع في مستوى الثروة، وقد فعل الرسول ذلك بإعطائه لأناس معينين دون أناس في بني النضير لرفع مستواهم الاقتصادي.

خامساً: الرعاية العامة للنظام ولقدرات الناس وثرواتهم داخلياً وخارجياً: الدولة هي الراعي لقدرات الناس الاقتصادية، وهذه الرعاية ليست فقط بضمان تطبيق الأحكام الشرعية، في توزيع

المال، وتمكين الناس من الانتفاع به، بل أيضاً بحماية ذلك داخلياً وخارجياً.

فأموال الناس وثرواتهم قد تتعرض للخطر الداخلي من المتسبيين، أو المستهترين، أو ضعاف النفوس، أو المندسين والجواسيس لدول الكفر، وهذا الأمر يحتاج إلى رعاية ومراقبة دائمين.

فتمنع الدولة السرقات، وتردع مجرم ودون هودة من تسول له نفسه سرقة أموال الناس الخاصة أو العامة.

وكذلك توفر الدولة الجو العام للمنافسة الصحيحة، دون أي تأثير أو ضغط من أصحاب المشاريع الكبيرة على أصحابها الصغار، وتمنع الاحتكار كذلك إذا ما حاولت جهة فعله في قوت الناس وحاجاتهم الأساسية، والكمالية.

والدولة كذلك تراقب النظام النقدي مراقبة واعية، فتمنع تسرب الذهب إلى الخارج إذا رأت خطورة في تسريه، وتعمل على جلبه إذا رأت ضرورة لجلبه لدعم النقد، وتوفره بكميات كافية.

وتراقب الدولة الحدود مع الدول الخارجية، لمراقبة التجارة، وما يخرج وما يدخل من سلع، وليس معنى ذلك أن الدولة تضيق على التجار، ولكن تفعل ذلك من منطلق درء الخطر في خروج السلع الحيوية، أو ما يؤثر على قوة الدولة، وفي دخول السلع كذلك التي تؤثر على ثروات الناس.

والدولة تعمل على إعداد الخبراء الاقتصاديين، والقادرين على الاستثمار الصناعي والتجاري، والزراعي، إما عن طريق تأهيلها لأناس في الداخل، أو إرسالهم إلى الخارج لكسب الخبرة، وكذلك تقيم المراكز الداخلية في الدولة وفي الدول الأخرى ضمن إطار المعاهدات لرعاية شؤون التجارة والاستيراد والتصدير.

إن الناظر المتفحص، المقارن لأحكام الإسلام مع أحكام النظام الرأسمالي في مسألة الرعاية يجد الفارق الكبير، تماماً كالفارق بين الاستقامة والاعوجاج.

فالنظام الرأسمالي يوجد القلاقل الاقتصادية بين الناس، وذلك بتشجيعه للكنز، والربا، والاحتكار، مما يوجد التفاوت الطبقي الكبير، ولا يهمله بعد ذلك إيجاد التوازن الاقتصادي في المجتمع، لذلك تسود الاضطرابات بشكل دائم ومستمر، وتنتشر الجرائم، ويعم الفقر في قطاعات واسعة قياساً مع مستوى الرفاه الموجود، عند قطاعات أخرى، ولا يرمى شؤون الفقراء، مما يدفع بعض الجهات لسد بعض الخلل مثل بعض الجمعيات، أو عن طريق الضمان الاجتماعي الخارج عن أصالة النظام.

لما رعاية المصالح الخاصة والثروات العامة، فإن الدولة لا تعبأ كثيراً بذلك، مما يضطر الملاك في كثير من الأحيان إلى شركات الحماية الخاصة، وإلى التأمينات على السرقات لحماية ثرواتهم.

أما الثروات العامة، فإن الدولة تضع يدها عليها وتستغلها لصالحها، ولا تعطي المجتمع منها شيئاً.

أما الاحتكارات والمضاربات فإن الدولة تسهل لأصحاب الشركات الكبرى ذلك كلما دفعوا ضرائب أكبر، وبالتالي يصبحون كالحيتان التي تأكل السمك الصغير.

كل هذا يؤدي إلى الخلل الكبير الحاصل في نظام الغرب، فبالرغم من الثروات الهائلة التي تنتج بفضل التقدم العلمي الهائل إلا أن الغرب يعيش في اضطراب، وظلم اقتصادي كبير، لا يتناسب مع حجم هذه الثروات المنتجة، ولا يتناسب

حتى مع الصفة الإنسانية التي منحها الله تعالى للجميع دونما تمييز.

وهذا مصداقاً لقوله تعالى في وصف من يتعد عن الإسلام، ونظامه العادل في الرعاية: ﴿فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى﴾ ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكاً (طه)، وقوله: ﴿قد مكر الذين من قبلهم فأتى الله بنيانهم من القواعد فخر عليهم السقف من فوقهم وأتاهم العذاب من حيث لا يشعرون﴾ (النحل).

أما أمر الرعاية في أحكام الإسلام - كما رأينا - فإنه أحكام شرعية منبثقة من عقيدة النظام، فالرسول عليه السلام يقول: «الإمام راع وهو مسؤول عن رعيته».

وهذه الرعاية الكاملة الشاملة لشؤون الناس ولاقتصادهم، مع الأحكام الشرعية العادلة المستقيمة في المعالجات والأحكام كفيلاً بتحقيق الرفاه، وبحبوة العيش عند أفراد الرعية فرداً فرداً حتى في أسوأ الظروف الاقتصادية، وأسوأ الأحوال وهذا مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ولو أن أهل القرى ءامنوا واتفقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون﴾، (الأعراف) وقوله: ﴿فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى﴾ (طه) وقوله: ﴿فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفراً﴾ يرسل السماء عليكم مدراراً ﴿ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهاراً﴾ (نوح)، وقوله: ﴿من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنجزيه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون﴾ النحل.

وأخيراً وبعد هذا العرض لحسن الإسلام في مسألة الرفاه وبحبوة العيش نقول: إن الإسلام نظام حياة يحقق العدالة والاستقامة في الحياة في كل شيء، ومنها النظام الاقتصادي، في الرفاه وبحبوة العيش، وهذا بعكس ما سواه من نظم وشرائع قاصرة عاجزة من صنع البشر.

وإن هذا الأمر ليدفع المسلمين بكل حزم وعزم للعمل لإعادة هذا النظام إلى سلة الحكم والسلطان وذلك للقضاء على الظلم والجهل والفقر، والاستعباد، والتبعية، ونهب الأموال الخاصة والعامة التي يعيشها المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها.

إن هذا كله لحري بالمسلمين، وخاصة حملة الدعوة منهم أن يعملوا بكل جد وإخلاص لرفع الظلم الدامس الذي يعيشه المسلمون ويعيشه البشر بشكل عام في ظل نظام رأس المال الفاسد السقيم، ولنشر النور الإلهي الساطع في ربوع الأرض، بتطبيق الإسلام العملي في الدولة والمجتمع.

إنه لحري بحملة الدعوة للعمل المتواصل الدؤوب لإسعاد الناس وإنقاذهم، وبث الحياة فيهم، قال تعالى: ﴿أومن كان ميتاً فأحييناه وجعلنا له نوراً يمشي به في الناس كمن مثله في الظلمات ليس بخارج منها كذلك زين للكافرين ما كانوا يعملون﴾ (الأنعام).

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين □

[انتهى]

أبو المعتصم - بيت المقدس

المرأة الصالحة

المرأة الصالحة خير متاع الدنيا، أخرج مسلم عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: «الدنيا متاع وخير متاع الدنيا المرأة الصالحة»، وأخرج الحاكم في المستدرك وصححه عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: «من رزقه الله امرأة صالحة فقد أعانه على شطر دينه فليتق الله في الشطر الثاني» .

وحلية المرأة الصالحة ما يلي:

أولاً: مطيعة لله ولزوجها، قال تعالى: ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله﴾ (النساء/٤) وقوله تعالى: ﴿قوامون على النساء﴾ والقوامة هي قوامة رعاية، والمرأة الصالحة تطيع زوجها. أخرج أبو نعيم في الحلية: «قالت امرأة سعيد بن المسيب: ما كنا نكلم أزواجنا إلا كما تكلمون أمراءكم أصلحك الله عافاك الله». وعند الترمذي وقال حسن غريب عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لو كنت امرأةً أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها» وهذا الحديث صححه الحاكم وابن حبان ولفظه عند ابن حبان: «لو أمرت شيئاً أن يسجد لشيء لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها والذي نفسي بيده لا تؤدي المرأة حق ربها حتى تؤدي حق زوجها...» وأخرج ابن ماجه عن أبي أمامة عن النبي ﷺ أنه كان يقول: «ما استفاد المؤمن بعد تقوى الله عز وجل خيراً له من زوجة صالحة إن أمرها أطاعته وإن نظر إليها سرتة وإن أقسم عليها أبرته وإن غاب عنها نصحتة في نفسها وماله». وأخرج البيهقي في الشعب أن أسماء بن خارجة الفزاري لما أراد أن يهدي ابنته إلى زوجها قال لها: يا بنية كوني لزوجك أمة يكن لك عبداً ولا تدني منه فيملك ولا تباعدي عنه فتثقل عليه وكوني كما قلت لأمك:

حَدِي الْعَفْوُ مِنِّي تَسْتَدِيمِي مَوَدَّتِي وَلَا تَنْطَقِي فِي سَوَرِّي حِينَ أَغْصَبُ
فَإِنِّي رَأَيْتُ الْخُبَّ فِي الصَّدْرِ وَالْأَدَى إِذَا اجْتَمَعَا لَمْ يَلْبَثِ الْخُبُّ يَذْهَبُ

ومن مائت وزوجها راضٍ عنها فإنه يرجي لها الجنة لما رواه الترمذي وحسنه من حديث أم سلمة رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ «أيما امرأة ماتت وزوجها راضٍ دخلت الجنة» .

ثانياً: تتزين لزوجها لقوله ﷺ: «إذا نظر إليها سرتة» في حديث أبي أمامة السابق عند ابن ماجه، ولحديث سعد رضي الله عنه عند الحاكم وصححه والذي ورد فيه أن رسول الله ﷺ قال: «... فمن السعادة المرأة تراها تعجبك وتغيب فتأمنها على نفسها ومالك...» ولحديث أبي هريرة عند الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم قال: «سئل

ثالثاً: ترعى بيتها وتحفظ نفسها وماله، فالأصل في المرأة أنها أم وربة بيت، بدليل حديث ابن عمر رضي الله عنهما المتفق عليه عن النبي ﷺ قال: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته والأمير راع والرجل راع على أهل بيته، والمرأة راعية على بيت زوجها وولده فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته» ولقوله ﷺ في حديث سعد السابق: «وتغيب فتأمنها على نفسها ومالك» وقوله في حديث ابن عباس: «وإذا غاب عنها حفظته» وقوله في حديث أبي أمامة: «وإن غاب عنها نصحته في نفسها وماله» وحديث أبي هريرة عند مسلم أن رسول الله ﷺ قال: «خير النساء ركن الإبل نساء قريش أحناه على ولد في صغره، وأرعاه على بعل في ذات يده». ومن حديث أسماء عند مسلم قالت: «تَوَجَّي الزَّيْبُورَ مَا لَهُ فِي الْأَرْضِ مِنْ مَالٍ وَلَا مَمْلُوكٍ وَلَا شَيْءٍ غَيْرَ فِيهِ». قالت: فَكُنْتُ أَعْلَفُ مُسْلِمَ قَالَتْ: «تَزَوَّجِي الزَّيْبُورَ وَمَا لَهُ فِي الْأَرْضِ مِنْ مَالٍ وَلَا مَمْلُوكٍ وَلَا شَيْءٍ، غَيْرَ فَرَسِهِ». قالت: فَكُنْتُ أَغْلِفُ فَرَسَهُ. وَأَكْفِيهِ مَقْنَنَتَهُ، وَأُسْوِسُهُ، وَأَذِقُ النَّوْىَ لِنَاضِحِهِ، وَأَعْلِفُهُ، وَأَسْتَقِي الْمَاءَ. وَأُخْرِزُ عَرْنَهُ، وَأُعْجِنُ. وَلَمْ أَكُنْ أَحْسِنُ أُخْبِرُ. وَكَانَ يَحْبِزُ لِي جَارَاتٍ مِنَ الْأَنْصَارِ. وَكُنْ نِسْوَةَ صِدْقٍ. قالت: وَكُنْتُ أَنْقُلُ النَّوْىَ، مِنْ أَرْضِ الزَّيْبُورِ الَّتِي أَقْطَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَلَى رَأْسِي. وَهِيَ عَلَى ثَلَاثِي فَرَسَخٍ. وَفِي رِوَايَةِ أُخْرَى لِمُسْلِمٍ عَنْهَا قَالَتْ: "كُنْتُ أَخْدُمُ الزَّيْبُورَ خِدْمَةَ الْبَيْتِ. وَكَانَ لَهُ فَرَسٌ. وَكُنْتُ أُسْوِسُهُ. فَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْخِدْمَةِ شَيْءٌ أَشَدَّ عَلَيَّ مِنْ سِيَاسَةِ الْفَرَسِ. كُنْتُ أَحْتَشُّ لَهُ وَأَقْرُمُ عَلَيْهِ وَأُسْوِسُهُ".

خامساً : أن تكون ذات دين لما رواه ابن ماجة عن عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله ﷺ : « لا تزوجوا النساء لحسنهن فعسى حسنهن أن يرديهن، ولا تزوجوهن لأموالهن فعسى أموالهن أن تطغيهن، ولكن تزوجوهن على الدين، ولأمة خرماء سوداء ذات دين أفضل» . وأخرج البيهقي في السنن بإسناد مرسل صحيح عن أبي أذينة الصديقي أن رسول الله ﷺ قال: «خير نسائكم الودود الولود المواتية الموسية إذا اتقين الله» . وأخرج البيهقي في الشعب عن عمر بن الخطاب أنه قال: «النساء ثلاث، امرأة عفيفة مسلمة هينة لينة ودود تعين أهلها على الدهر ولا تعين الدهر على أهلها وقليل ما تجدها، وامرأة كانت وعاء لم تزد على أن تلد الولد، وثالثة غل تمل» وعند ابن أبي شيبة قمل " يجعلها الله في عنق من يشاء وإذا أراد أن ينزعه نزعة. والصواب قمل أي ذات قمل أو قدرة كما قال في اللسان وذكر جزءاً من الأثر وقال ابن الأثير مثله. ومما يفسد دين النساء والرجال ما ينشر في وسائل الإعلام من أفكار كفر وتضليل كما في المسلسلات التافهة المضللة فينبغي تجنبها.

الوعى - العدد (١٧٥) - السنة الخامسة عشرة - شعبان ١٤٢٢هـ - تشرين الثاني ٢٠٠١م

بأبي أنت وأمي يا رسول الله أنا وافدة النساء إليك، إنه ما من امرأة كانت في شرق ولا غرب سمعت بمخرجي هذا أو لم تسمع إلا وهي على مثل رأيي، إن الله بعثك إلى الرجال والنساء كافة، فأمننا بك وبإهلك، وإنا معشر النساء محصورات مقصورات قواعد بيوتكم ومقضى شهواتكم وحاملات أولادكم، وإنكم معشر الرجال فضلتم علينا بالجمع والجماعات وعبادة المريض وشهود الجنائز والحج بعد الحج وأفضل من ذلك الجهاد في سبيل الله، وإن الرجل منكم إذا خرج حاجاً أو معتمراً أو مرابطاً حفظنا لكم أموالكم وغزلنا لكم أثوابكم وربينا لكم أولادكم، أفما نشارككم في هذا الخير يا رسول الله؟ فالتفت النبي ﷺ إلى أصحابه بوجهه كله ثم قال: هل سمعتم مقالة امرأة قط أحسن من مساءلتها عن أمر دينها من هذه؟ فقالوا يا رسول الله ما ظننا أن امرأة تهتدي إلى مثل هذا. فالتفت النبي ﷺ ثم قال: انصرفي أيتها المرأة وأعلمي من وراءك من النساء أن حسن تبعل إحداكن لزوجها وطلبها مرضاته واتباعها موافقته يعدل ذلك كله. قال فأدبرت المرأة وهي تهمل وتكبر استبشاراً. ومن حسن تبعل المرأة لزوجها أن لا تصوم نافلة وزوجها شاهد إلا بإذنه ولا تأذن لمحامرها في بيته إلا بإذنه للحديث المتفق عليه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لا يحل لامرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه ولا تأذن في بيته إلا بإذنه» وأيضاً لا تصلي نافلة إلا بإذنه لما رواه الطبراني بإسناد حسن عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «لا تأذن المرأة في بيت زوجها

إلا بإذنه ولا تقوم من فراشها فتصلي تطوعاً إلا بإذنه». وعند مسلم من حديث أسماء قالت: «فَجَاءَنِي رَجُلٌ فَقَالَ: يَا أُمَّ عَبْدِ اللَّهِ إِنِّي رَجُلٌ فَقِيرٌ. أَرَدْتُ أَنْ أُبِيعَ فِي ظِلِّ دَارِكَ. فَأَلْتُ: إِنِّي إِنْ رَخَّصْتُ لَكَ أَبِي ذَاكَ الرَّيْزُ. فَتَعَالَ فَاطْلُبْ إِلَيَّ، وَالرَّيْزُ شَاهِدٌ. فَجَاءَ فَقَالَ: يَا أُمَّ عَبْدِ اللَّهِ إِنِّي رَجُلٌ فَقِيرٌ أَرَدْتُ أَنْ أُبِيعَ فِي ظِلِّ دَارِكَ. فَقَالَتْ: مَا لَكَ بِالْمَدِينَةِ إِلَّا دَارِي؟ فَقَالَ لَهَا الرَّيْزُ: مَا لَكَ أَنْ تُنْعِيَ رَجُلًا فَقِيرًا يُبِيعُ؟ فَكَانَ يُبِيعُ إِلَى أَنْ كَسَبَ». ومن حسن

تبعلها أن تترضاه إذا غضب لما رواه البيهقي في السنن بإسناد غير الذي في الشعب والذي فيه مجهول، وبغير إسناد الطبراني الذي فيه متروك، عن عبد الله بن عباس قال قال ﷺ: «ألا أخبركم بنسائكم من أهل الجنة الودود الولود العؤود على زوجها التي إذا آذت أو أوذيت جاءت حتى تأخذ بيد زوجها ثم تقول والله لا أذوق غمضاً حتى ترضى». .

هذه الصفات الإيجابية التي ينبغي للمرأة أن تتصف بها وهناك صفات سلبية ينبغي أن تتجنبها وهي:
أولاً: أن لا تؤذي زوجها للحديث الحسن الذي رواه الترمذي عن معاذ بن جبل عن النبي ﷺ قال: «لا تؤذي امرأة زوجها في الدنيا إلا قالت زوجته من الحور العين لا تؤذيه قاتلك الله فإنما هو عندك دخیل يوشك أن يفارقك إلينا» .

ثانياً: أن لا تشكو زوجها ففي الحديث المرسل الذي رواه سعيد بن منصور في سننه عن سعيد بن المسيب أو الحسن شك حماد بن زيد أن بنتاً لرسول الله ﷺ جاءت إلى رسول الله ﷺ تشكو زوجها فقال رسول الله ﷺ: «ارجعي فإني أكره للمرأة أن تجر ذيلها تشكو زوجها». وأخرجه البيهقي في الشعب عن زيد بن ثابت موصولاً وفيه «إني أبغض أن تكون المرأة تشكو زوجها» وقد ثبت أن رسول الله ﷺ سمع بعض شكاوى النساء، وجمعاً بين الأدلة تحمل كراهيته ﷺ وبغضه للشكوى عندما كان في موقف الأب أما عندما كان يتصرف كراخ فإنه سمع الشكوى ولم يظهر أنه كرهها. فيستحب للآباء ولأولياء أمور النساء إذا جئن شاكيات أزواجهن أن يقولوا لهن ما قاله ﷺ لبنته، إلا أن يكون موضوع الشكوى أمراً لا يحل السكوت عليه.

ثالثاً: ألا تكثر الخرج من بيتها، فالخِدر للمرأة خير من بروزها للرجال، واشتغالها في مطبخها أو رعاية ولدها أو مغزلها أو مصحفها أفضل من صفقها في المواصلات العامة والأماكن العامة تزاحم الرجال وتختلط بهم. فصنوا هذه القوارير فإن كسرهما لا يجبر، وهجمة الدجال عليهن شرسة.

هذه صفات سلبية ينبغي على المرأة الصالحة أن تتجنبها، وتلك حلية المرأة الصالحة التي عليها أن تتزين بها، فتعيد المرأة بذلك سيرة المؤمنات الصادقات اللاتي صاحبن رسول الله ﷺ ، وكن بحق شقائق الرجال المؤمنين الصادقين الذين قال الله فيهم وفيهن: ﴿ليدخل المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ويكفر عنهم سيئاتهم وكان ذلك عند الله فوزاً عظيماً﴾ (الفتح/٥) □

ع.ع

مع القرآن الكريم:

﴿إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الذين ارتدوا على أدبارهم﴾

قال الله سبحانه: ﴿إن الذين ارتدوا على أدبارهم من بعد ما تبين لهم الهدى الشيطان سؤل لهم وأملى لهم ﴿ذلك بأنهم قالوا للذين كرهوا ما نزل الله سنطيعكم في بعض الأمر والله يعلم أسرارهم ﴿فكيف إذا توفتهم الملائكة يضربون وجوههم وأدبارهم ﴿ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم﴾ [محمد] .

إن موالاة الحكام الذين لا يحكمون بما أنزل الله من الجرائم الكبرى في الإسلام، كما أن التصفيق لسيئاتهم والنفاق أمامهم هي من علامات السقوط، أما طاعتهم في ظلمهم وفسقهم وعدم التغيير عليهم وإنكار مؤامراتهم فهي مما يُجرئ الظلمة على محارم الله وعلى عباد الله.

إن الله سبحانه هو الحق، وإن كلماته هي الحق، والنظام الذي وضعه سبحانه هو الذي يصلح الخلق، وسواه باطل باطل يفسد ولا يصلح، ويسيء ولا يحسن. ولنتدبر هذه الآيات البينات:

١ . إن الله سبحانه توعد الذين ارتدوا بعدما تبين لهم الحق، وعدّهم سبحانه ممن انقادوا للشيطان واتبعوه، فزَيّن لهم الشيطان السوء وأضلهم على علم ﴿إن الذين ارتدوا على أدبارهم من بعد ما تبين لهم الهدى الشيطان سؤل لهم وأملى لهم﴾ .

٢ . ثم إن الله سبحانه بيّن سبب مصيرهم هذا المظلم ﴿ذلك بأنهم قالوا للذين كرهوا ما نزل الله سنطيعكم في بعض الأمر﴾ .

إنهم ليسوا هم الذين كرهوا ما أنزل الله بل هم الذين قالوا لهؤلاء الكارهين سنطيعكم، وهم لم يقولوا لهم سنطيعكم في كل الأمر بل قالوا ﴿سنطيعكم في بعض الأمر﴾ ، فكيف بالذين كرهوا ما أنزل الله، الذين لا يحكمون بما أنزل الله، وكيف بأولئك المنافقين بطانة الحكام الفاسدة المفسدة في بلاد المسلمين الذين يسبحون بحمد الحكام، ويصنعون لهم من الفضائل ما لا يخطر على بال الحكام أنفسهم، يُصقّقون لهم على الغث والسمين بل الغث على الدوام، يطيعونهم في كل أمر، ويقتلون الناس إرضاءً للحاكم، وينهبون ثروات العباد لإشباع شهوات المتسلّطين على رقاب الناس. يكونون يد الحاكم ورجله في تنفيذ المؤامرات والتفريط في المقدسات، لا يستحيون من الله ولا من عباد الله، صم بكم عمي فهم لا يعقلون.

٣ . لقد بين الله سبحانه عقابهم الشديد على سوء صنيعهم فالملائكة تضرب وجوههم وأدبارهم يوم القيامة

دلالة على شدة عذابهم، ذلك لأنهم كانوا في دنياهم أتباعاً لكل ما يغضب الله، أتباعاً للظالمين لا يُغَيِّرون عليهم بقول أو فعل، يتبعون ما يسخط الله ويكرهون رضوانه، وتكون النتيجة أن تحبط أعمالهم ويكونوا من الخاسرين ﴿ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم﴾ .

٤ . إنه لحريّ بأصحاب العقول أن يتدبّروا هذه الآيات ليدركوا أن طاعة الحكام الذين لا يحكمون بما أنزل الله في أمر واحد من أوامره تكون جريمة يستحقون عليها العذاب الشديد، فكيف بطاعتهم في كلّ الأمر. بل إن مجرد الرضى والسكوت على ظلمهم يوصل إلى سخط الله وغضبه. يقول ﷺ : «سَكُونُ أُمَرَاءٍ فَتَغْرِقُونَ وَتُنْكِرُونَ فَمَنْ عَرَفَ بَرِيءٌ وَمَنْ أَنْكَرَ سَلِمَ وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَأَنَعَ» (رواه مسلم) .

إن طاعة الناس للحكام الذين لا يحكمون بما أنزل الله تزيد هؤلاء الظالمين ظلماً، وتجريئهم على التماذي في المنكر والموبقات، وتزيدهم استخفافاً بالناس واستهتاراً بهم كحال فرعون مع قومه ﴿فاستخف قومه فأطاعوه﴾ (الزخرف/٥٤) .

إن ما نراه من جرأة الحكام في بلاد المسلمين على دين الله وعباد الله وأرض الله ما هو إلا بسبب سكوت الناس وطاعتهم لهم في معاصيهم وعدم التغيير والإنكار عليهم. لهذا وألوا الدول الكافرة المستعمرة ومكّنوا اليهود من اغتصاب أرض الإسراء والمعراج، ثم يرون اليهود يرتكبون المجازر في فلسطين على مرأى منهم ومسمع وهم جلوس في مقاعد المتفرجين كأن الأمر لا يعينهم.

فهل يتدبر المسلمون آيات الله، ولا يطيعون الظالمين بل يعملون على تغييرهم؟ هل يتدبرون؟ □

أخبار المسلمين في العالم

الفايكان مع التدخل

أيّد وزير خارجية الفايكان (جان لوي توران) هجوم أميركا على أفغانستان قائلاً: «إن الحكومة الأميركية تمارس حقها في الدفاع المشروع عن النفس، وإن استعمال القوة في أفغانستان له أهداف محددة بوضوح، وإن الحكومة الأميركية مثل باقي الحكومات تمارس حقها في الدفاع المشروع عن النفس لأن من واجبها ضمان أمن مواطنيها» □

ممنوع تداول الفتاوى المضادة

تناقلت الصحف نبأ حملة الاعتقالات التي قامت بها مباحث أمن الدولة الكويتية والتي طاولت ٢٤ شخصاً وصفوا بأنهم «إسلاميون» ومن ضمن هؤلاء تم احتجاز ثلاثة شبان من الكويت أثناء عبورهم الحدود السعودية باتجاه الكويت وذلك لأن الأمن عثر في سياراتهم على نسخ من فتاوى الشيخ السعودي حمود بن عقلا الشعي، التي أصدرها قبل عدة أيام وفيها تأييد لفكر تنظيم القاعدة الذي يفضح الغرب ومواقفه، ويحرم الوقوف مع أميركا وحلفائها. ويذكر أنه حصل حادث اغتيال لشخص كندي في الكويت قالت الصحف إن أسبابه سياسية □

قلق بيريز على دولة يهود

نقلت صحيفة (هآرتس) اليهودية شعور شمعون بيريز بالقلق على مستقبل دولة اليهود في فلسطين، وخشيته من تنامي ما أسماه «الإرهاب»، وقوله: «إن إسرائيل تقف اليوم أمام منعطف حاسم: إما أن تقام إلى جانبها دولة فلسطينية علمانية، أو دولة بنلادنية (نسبة إلى بن لادن) طالبانية». ونقلت الصحيفة قلق وزير دفاع اليهود وتخوفه من أن تؤدي الحرب الأميركية على أفغانستان إلى زعزعة أركان دول عربية وإسلامية، «ولن تغفل إسرائيل من هذه الزعزعة» وأضافت الصحيفة أن بن أليعازر وزملاءه لا يعرفون إلى أين تقود المعركة الحالية لكنه يبدو متشائماً من نتائجها المحتملة. إن بن أليعازر يرى في العنصر الديني الإسلامي العمود الفقري للهوية القومية لكل عربي مسلم، وهو قلق من أن يصبح بن لادن بعد ما حصل نموذجاً يُتذى ويُسْتَساغ في نظر زعماء عرب أو مسلمين آخرين، وأن حكام (إسرائيل) يخشون فقدان الزعامة العلمانية للسلطة الفلسطينية ودول عربية سيطرتها على الشارع ما يشكل خطراً على الأنظمة العربية المحيطة بدولة اليهود □

صفعة للوليد

الوليد بن طلال تبرع بعشرة ملايين دولار لضحايا مركز التجارة العالمي، إلا أن رئيس بلدية نيويورك (رودولف جوليان) رفض التبرع لأن الوليد بن طلال بعد ما أدان ما يسمى «الإرهاب» وأعرب عن تعزية الضحايا وأضاف قائلاً: «نبغي على حكومة الولايات المتحدة أن تعيد النظر في سياساتها في الشرق الأوسط وأن تتخذ موقفاً أكثر

توازناً من القضية الفلسطينية، وإن الفلسطينيين ما زالوا يتعرضون للقتل على أيدي الإسرائيليين بينما يدير العالم خده الآخر» هذه العبارة كانت جريمة في نظر رئيس بلدية نيويورك فرفض عشرة الملايين. نعم هؤلاء هم الأميركيان قتلوا الهنود الحمر وقتلوا الشعوب في غطرستهم وعنجهيتهم، ولا يفيد نفاق بعض العرب وتلقفهم لهم □

عنصريتهم تقتل ٥ من اليمن

صرح مسؤول يمني أن خمسة يمينيين قتلوا في أميركا وكندا في الأعمال العنصرية الانتقامية، وقال إن المضايقات التي يتعرض لها العرب والمسلمون ما تزال مستمرة في أميركا وكندا وبريطانيا وألمانيا سواء في مقرات العمل أو في المطارات أو في المحلات التجارية والشوارع، وأضاف: إن يمينيين تعرضوا للفصل من العمل بعد أن عمل بعضهم لمدة ١٥ سنة بحجة أن صاحب الشركة يكره العرب والمسلمين، وأنه تم الاعتداء على ستة محلات يملكها يمنيون □

حتى جائزة نوبل عنصرية

صُح الأديب البريطاني فيديار نايبول المولود في ترينيداد جائزة نوبل للأدب، الأمر الذي فاجأ النقاد والأدباء والصحفيين في أنحاء العالم، فبعد أن كانت الصحف السويدية تقول عنه «إن نجمه إلى انحدار مستمر» إذا هو يصبح من حاملي اللقب، هذا الرجل هو من أبرز المعادين للمسلمين، وتقول عنه الصحف «إن عداؤه مزمن وَهْصِي لديه». وقال أحد المعلقين في ستوكهولم إن اختياره قد يُفهم بطريقة خطأ في العالم الإسلامي وستكون هناك أصوات تقول إنه منح الجائزة دعماً للحملة الغربية ضد ما يسمى «الإرهاب» □

ضباط يهود إلى أوزبكستان

نقل مراسل (الحياة) في موسكو أن ضباطاً يهوداً وصلوا إلى قرغيزستان في طريقهم إلى أوزبكستان «التي تتوقع هجوماً تشنه الحركة الإسلامية بدعم من طالبان، فيما توقعات مصادر واسعة الاطلاع تحركاً بمجموعة يقودها أمين الظواهري نحو تركمانستان... وذكر دبلوماسي أجنبي موجود في آسيا الوسطى أن (إسرائيل) أرسلت مجموعة من ضباط الأمن والاستخبارات وخبراء مكافحة الإرهاب إلى قرغيزستان لكي يكونوا بعيدين عن مقدمة الصورة تحاشياً للتداعيات السلبية التي يمكن أن تترتب على انكشاف مشاركة (إسرائيل) في عمليات حربية عدائية في المنطقة. وتوقع الدبلوماسي أن تقوم هذه المجموعة بمساعدة السلطات في أوزبكستان التي تخشى تحركاً إسلامياً رداً على منحها قواعد للأميركيين. وكان رئيس أوزبكستان قد طالب أولاً بتبقى أوزبكستان منفردة أمام قوى الإرهاب البشعة، ووقع إثر ذلك اتفاقية مع الولايات المتحدة وصفها المراقبون أنها أشبه بمعاهدة دفاعية» □

حكام باكستان وأميركا

قال وزير خارجية باكستان: «إن الشعب الأفغاني رهينة مجموعة صغيرة من الأجانب الذين تؤويهم حركة طالبان». وأضاف الوزير في لقائه مع الصحفيين: «إن القبض على بن لادن وشركائه في القاعدة سيؤدي إلى إنهاء الضربات الأميركية على أفغانستان» هذا الوزير كانت حكومته تعتمد على من تسميهم الأجانب في تنفيذ المخططات التي ترسمها لها أميركا من أجل طرد السوفييات قبل عشر سنوات □

الهجمات على أميركا

ذكرت صحيفة (الحياة) في ١٠/١٠ أن قادة اللجنة الإسلامية في روسيا لديهم معلومات عن الجهة التي كانت وراء الهجوم في نيويورك وواشنطن، ونقلت عن رئيس اللجنة حيدر جمال قوله: «إننا نعرف باللموس من نظم العملية... وإن إعدادها تم في أجهزة محترفة لدولة لم يعد لها وجود، ونفذ العملية أعضاء في جماعة توتاليتارية ينتمون إلى مختلف القوميات... إن جذور ما حصل ليست في الشرق الأوسط أو الأدنى، بل إنها في الغرب... إنني لست مخلوفاً للكشف عن أسماء أو تنظيمات، إن العملية جرى الإعداد لها على امتداد بضع سنوات» □

عمالة برويز مشرف

لم يكتف برويز مشرف بدعم العدوان الأميركي على مسلمي أفغانستان، بل وسّع نشاطاته لكي يعطي الهند وعداً بكبح جماح مسلمي كشمير. وقد نشرت الصحف نبأ الاتصال الهاتفي الذي جرى بينه وبين رئيس وزراء الهند «فاجباي» دعاه فيه إلى زيارة كراتشي لمواصلة الحوار بينهما، ثم أدان برويز الهجمات الأخيرة التي قام بها أهل كشمير ووعده بالعمل لوقف هذه الهجمات، وقال مصدر دبلوماسي باكستاني إن هذا الاتصال تم بناءً على طلب من أميركا، فأطاع العبد سيده □

مطاردة الأميركيان في إندونيسيا

ذكرت رويترز أن جماعة إندونيسية وصفتها بالمتشددة بدأت تنفيذ تهديداتها بمطاردة رعايا أميركا وبريطانيا بعدما أمهلت حكومة إندونيسيا بضعة أيام لكي تقطع علاقاتها مع لندن وواشنطن والدول الأخرى الحليفة لهما. وقيل إن الشرطة سوف تستدعي رئيس جبهة المدافعين عن الإسلام لاستجوابه بتهمة تحريض السكان، هذه الجبهة أكدت أنها بدأت عمليات بحث عن أميركيين وبريطانيين لإجبارهم على مغادرة البلاد، وقال زعيم الجبهة: «سنواصل تظاهراتنا وخططنا للقيام بأعمال بحث حتى يغادر كل الأميركيين والبريطانيين إندونيسيا» □

السودان والمصالح الأميركية

وزعت في الخرطوم بيانات باسم منظمات غير معروفة تهدد بضرب المصالح الأميركية وتطالب الحكومة السودانية بموقف حاسم من الوجود العسكري في البلاد، وأفتت (المنظمة العالمية للجهاد) بوجوب إعلان الجهاد على الولايات المتحدة واعتبرت مصالحها أهدافاً مشروعة، وطالبت الحكومة السودانية بإغلاق سفارة الولايات المتحدة وطردها من ديلوماسيها والسماح للشبان الذين تدربوا على السلاح بالتوجه إلى أفغانستان لمواجهة «العدو الصليبي» □

الحرب لن يربحها أحد

كتب (باتريك سيل) في "الحياة" ١٠/١٢ مقالاً بعنوان: هذه الحرب التي لن يربحها أحد، وقال في مقاله: «لماذا لن يتمكن أي طرف في هذا النزاع من أن يكسب الحرب؟ لأن الطرفين وضعاً نصب الأعين أهدافاً غير واقعية، ويتعذر تحقيقها... وواقع الحال أن الأميركيين يعيشون اليوم في خوف دائم: خوف من ردود أفعال الإرهابيين، خوف من اختطاف الطائرات، خوف من هجوم كيماوي أو جراثيمي، خوف من انتشار أمراض ناتجة عن الانتراكس، ثم إن المزاج العام في أميركا قد تغير جذرياً، من الشعور المريح بالسلام والأمان إلى حالة الشعور بالاضطهاد والبارانويا الحادة... إن أسامة بن لادن وأتباعه يأملون أن تولد الحرب القائمة ثورة إسلامية شاملة في كل مكان ضد الحكام المفسدين والمنافقين وضد الأنظمة المتورطة مع الغرب الملحد. وقد بات في حكم المؤكد أن الأصوليين يسعون إلى إطاحة حكومات باكستان ومصر والسعودية والجزائر وإندونيسيا كبداية على أن يتبدل ميزان القوى لصالحهم في العالمين العربي والإسلامي فيما بعد» □

فضيحة بريطانية

تناقلت الصحف البريطانية خلال شهر أيلول نبأ فضيحة مروعة مفادها أن إعلاناً صدر في بعض الصحف البريطانية يقول: مطلوب متطوعين لإجراء تجارب عليهم لدواء الزكام، ولكن بعض هؤلاء المتطوعين أصيب بسرطان الجلد وسرطان الكبد بعد إجراء التجارب عليهم، وتبين الآن أن هذا المختبر السري الذي يعود تاريخ إنشائه لعام ١٩١٦ مخصص لإنتاج المواد الحربية السامة مثل غاز الأعصاب وغيره من الأسلحة والمواد المحظورة دولياً. إنهم لا يختلفون بهذا عن أميركا التي قامت بتجارب تشبه هذه على بعض البشر من الأميركيين □

تجنيد بعض العرب

ذكرت الصحف نبأ محاولات نشطة لأجهزة الأمن الأميركية والأوروبية توظيف عدد من أبناء الجالية العربية

ممن يعملون أو يدرسون في الولايات المتحدة كمخبرين بسبب الحاجة إلى كونهم يتقنون اللغة العربية ما يساعدهم في التحسس على أبناء جلدتهم في الجامعات وميادين العمل □

حلفاء واشنطن خونة

صرح أحد قياديي الجبهة الإسلامية للإنقاذ (عبد القادر بومخيم) أن الحلفاء العرب والمسلمين للولايات المتحدة «خونة لدينهم وشعبهم ووطنهم» ونشرت الصحف الجزائرية هذا البيان ومما جاء فيه: «كل دولة عربية أو مسلمة تتحالف مع الولايات المتحدة أو تدعمها وتفتح لها أراضيها لضرب شعب مسلم تعتبر خائنة لبلدها وشعبها ودينها». من جهة أخرى وزع في صنعاء بيان وقعه ١٧٢ عالماً يمينياً يفتون بتحريم أي تعاون أو تحالف مع أميركا وحلفائها في هذه الحرب المسعورة التي عزمت أن تشنها على المسلمين في أفغانستان وغيرها من البلدان الإسلامية، وحرّم العلماء أي نوع من التعاون المادي أو المعنوي □

ينكرون صراع الحضارات كذباً

زعماء الغرب وإعلامه يتنصلون من القول بصراع الحضارات لكن أقوالهم تدل على عكس ذلك، فالرئيس بوش قال: أميركا سوف تشن حرباً صليبية، ورئيس وزراء إيطاليا قال إن حضارة الغرب أفضل من الحضارة الإسلامية، ورئيسة الوزراء البريطانية السابقة استنكرت سكوت علماء المسلمين عن أحداث نيويورك وواشنطن وعدم إدانتها. وإذاعة صوت أميركا ذكرت يوم ٩/١٦ ظهراً أن «الهجمات التي تمت ضد أميركا تنطلق من عقيدة عمرها ١٤٠٠ سنة» في إشارة واضحة إلى بدء الرسالة الإسلامية □

السودان يتعاون سراً

سرب مسؤولون أميركيون معلومات نشرتها الصحف تؤكد أن السودان شرع بسرية شديدة في اعتقال نشطاء مسلمين كانوا يقيمون على أراضيهم كملاذ آمن ينطلقون منه بعملياتهم على مدى أكثر من عشر سنوات وأكدت مصادر استخباراتية أميركية أن الخرطوم أبدت استعداداً تاماً للتعاون مع الولايات المتحدة بما في ذلك التسهيلات العسكرية واستعمال المنشآت السودانية، وطلب السودان من أميركا أن يبقى العرض السوداني طي الكتمان خشية حصول ردود فعل داخلية عنيفة (الشراع ١٥/١٠) □

الإطاحة برئيس تحرير الجزيرة

تمت الإطاحة برئيس تحرير قناة الجزيرة الفضائية بسبب إصراره على وصف العمليات الاستشهادية في فلسطين بالعمليات الانتحارية (على ذمة الصحف) وقيل إنه بذلك الإصرار يسير على خطى اليهود والغرب ويتصادم مع مشاعر المسلمين. قرار الإبعاد أصدره مسؤولو القناة بعد اجتماع لمجلس الإدارة، واكتفت الإدارة بالتظاهر بالإعلان عن مغادرة رئيس التحرير في إجازة مفتوحة، وقيل إنه ستسند إليه مهام إنتاجية من الخارج. وتسلم المنصب مكانه أحد المحررين السابقين الذي كان يعمل في قناة أبو ظبي. بعد ذلك أصبحت الجزيرة تستعمل تعبير «العمليات

الاستشهادية أو الفدائية» بدل الانتحارية. فهل تغير الجزيرة جميع المطبعين مع اليهود، وجميع المروجين للفكر العلماني وأفكار الغرب، وسياسة أوروبا، أم أن هذه الخطوة لا تعدو كونها ذراً للرماد في العيون؟ □

تنشيط آل CIA

نشرت الصحف اللبنانية أخباراً مفادها أن جورج تينيت رئيس CIA أعاد تنشيط «الأذرع الأميركية الطويلة» حسب قولهم، مثل: القوات الخاصة، وفرقة القبعات الخضراء، وفرقة الغوريلا، والفرقة الخاصة راينجرز، ويقف على رأس كل هذه الوحدات تشكيل متميز يعرف باسم قوة «دلتا» ويضم عناصر تلقت تدريبات خاصة من وكالة المخابرات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالي إلى جانب عناصر من القوات الخاصة لمشاة البحرية الأميركية المارينز، وتقول الأنباء إن المنظمات الإسلامية وأمراءها صاروا أهدافاً لهذه القوات الخاصة لاختطافهم أو اغتيالهم «تصفيتهم جسدياً» وقالوا إن المواجهات لن تكون نظيفة. يؤكد هذه الأنباء ما صدر في الولايات المتحدة من إعادة السماح للاستخبارات الأميركية بممارسة الاغتيالات في كافة أنحاء العالم بعدما كان ذلك متوقفاً بموجب القانون الأميركي حسب زعمهم □

شراء الذمم بالمال

نشرت (الشرائع) نقلاً عن مصادر في لاهور أنه تم رصد وصول سيارة إلى الحدود الأفغانية محملة بحوالي ١٠ ملايين دولار بالتنسيق بين المخابرات الأميركية والباكستان كبداية لتوزيع الأموال على القيادات الطالبانية في بعض المناطق لكسب ولائها والانشقاق على قيادة الملا محمد عمر، ويشرف على هذه العملية مباشرة رئيس المخابرات الباكستانية وأحد علماء باكستان ممن درسوا طالبان وهو يزود المخابرات بأسماء القيادات القابلة للتفاوض. ونصح رئيس المخابرات الباكستانية الأجهزة المخبرية الأميركية بأن دفع الأموال أفضل من سفك الدماء والقتل لأنه يفتح أبواباً محلية للتدخل، مما يقلب الأوضاع ويسهل العملية العسكرية □

السلطة تقتل المتظاهرين

بعد أن أطلقت السلطة الفلسطينية النار على المتظاهرين وقتلت بعضهم وجرح العشرات واعتقلت ١٢٠ متظاهراً قالت إن من أطلق النار كان بعض المثلثين المندسين في أوساط طلاب الجامعة، وفي اليوم التالي خرجت الصحف لتكشف أن المثلثين كانوا من عناصر فتح، ثم فوجئ الناس بالعديد من الصحف تقول إن السلطة طلبت من دولة اليهود وسائل قمع التظاهر فرفضت، ولا يدل نفي السلطة عدم تقديمها بطلب وسائل قمع أن هذا الأمر لم يحصل، فإن من يقتل المتظاهرين لا يستبعد عنه ذلك □

الأميركان في بيروت

نقلت (الشرائع) عن مصادر لبنانية مطلعة حسب قولها أن مجموعات أمنية أميركية وصلت سراً عبر البحر وأن مستشارين أمنيين يشرفون على عمل هذه المجموعات وأن هؤلاء نزلوا في بعض الشقق الفخمة في مناطق قريبة من العاصمة، وأن هذه المجموعات هي جزء من فرع الاستخبارات الأميركية في اليونان. وذكرت أن الوحدة التي قدمت إلى لبنان هي وحدة أمنية وصدامية واستخباراتية تتحرك وفق مخططات بالتعاون مع عناصر محلية، وقيل إن ١٢

ضابطاً وصلوا في طوافات من قبرص إلى مقر السفارة في عوكر □

الغدر الأميركي بالحليف

روى رئيس أركان الجيش الباكستاني أن رئيس أركان الجيوش الأميركية زار بلاده عام ١٩٩٨ بعد تفجير سفارتي أميركا في نيروبي ودار السلام للتنسيق مع باكستان في عملية عسكرية تستهدف قواعد طالبان وبن لادن في أفغانستان وأثناء تناول الطعام في أحد المطاعم في حفل عشاء أقامه الضابط الباكستاني على شرف الضابط الأميركي فاجأ الأخير مضيفه بالقول: إنه بعد عشر دقائق من الآن سوف تمر فوقنا صواريخ كروز منطلقاً من حاملة الطائرات مستهدفة قواعد لابن لادن وطالبان في مناطق أفغانية سماها الأميركي واحدة بعد الأخرى. وأُسقط في يد الضابط الباكستاني، وصرخ قائلاً: «ماذا تفعلون؟ لماذا لم تخبرونا قبل الآن؟» فقال الأميركي ببرود: «ها نحن نقول لكم الآن». فرد الضابط المضيف: الآن؟! إن هذه المناطق التي تقصفونها هي مناطق لنا فيها عشرات ضباط الأمن والاستخبارات وخبراء في مجالات عسكرية مختلفة، فرجاء أن تعطوا الأمر بوقف إطلاق الصواريخ. رد الضابط الأميركي ويده كأس من النبيذ (الخمرة): هذا مستحيل فالصواريخ انطلقت وهي الآن فوق أهدافها. وكانت نتيجة هذه الهجمات الأميركية مقتل خمسة من كبار الضباط الباكستانيين عدا عن الخسائر التي لحقت بطالبان ومقاتلي القاعدة □

نزع سلاح المسلمين هاجس الكفار الدائم

يلاحظ أن نزع أسلحة المسلمين في كل قضية من قضاياهم المنتشرة في أنحاء العالم هو مطلب دائم عند دول الغرب الرأسمالي الكافر. فعين الغرب لا تغفل عن سلاح المسلمين وتسليحهم، وهو لا ينفك يعمل على تجريدهم من السلاح في كل حل يتدخل فيه مباشرة أو عن طريق الأمم المتحدة.

ففي اتفاقات كمب ديفيد بين السادات ودولة يهود تم تحديد السلاح المصري في سيناء، حجمه ونوعه وأماكن تواجده، أي أن مصر أصبحت لا تستطيع وضع قواتها بالكيفية والكمية التي تريد داخل حدودها. وفي العراق تصر أميركا على تدمير سلاحه الفعّال. وكانت وراء لجان التفتيش المتعددة لمراقبة سلاحه، وهي الآن تبرر استمرار المقاطعة والعقوبات للعراق بعدم عودة لجان التفتيش إليه لتضع يدها من جديد على كل جزء من سلاحه. وفي الاتحاد اليوغسلافي السابق سمح الغرب بقيام دولة لكل من صربيا وكرواتيا وسلوفينيا ومقدونيا والجبل الأسود، ما عدا المسلمين في البوسنة والهرسك، فإنهم لم يسمحوا لهم بإنشاء دولة خاصة بهم، بل أنشأوا كياناً مشتركاً بينهم وبين كروات البوسنة ليبقى المسلمون هناك تحت سلطة ونظر الغرب مع أنهم سمحوا للأقلية الصربية البوسنية بإقامة كيان خاص بهم وكل ذلك حتى يبقى جند المسلمين في البوسنة وتسليحهم تحت أعينهم. وفي كوسوفا نزعوا السلاح من جيش تحريرها مقابل منحهم بعض الحقوق المدنية بصورة حكم ذاتي يكون تابعاً لدولة صربيا. وفي مقدونيا لم يقبل الغرب إلا بتجريد المسلمين من سلاحهم وإلا أن يكونوا تابعين لدولة مقدونيا في مقابل إعطائهم بعض الحقوق المدنية. وفي كشمير كان بند نزع السلاح من المقاتلين المسلمين هو البند الأول في محادثات مشرف - فاجبايه. وفي فلسطين حُدّت اتفاقات أوسلو عدد الشرطة الفلسطينية وعدتهم التي هي عبارة عن أسلحة فردية أرقامها محددة وعتبات الرصاص محدودة، وجعلوها شرطة بلدية كأي شرطة بلدية أخرى في الكيان اليهودي. حتى إنه عند دخول الشرطة الفلسطينية إلى غزة أدخلهم اليهود في غرف كشف السلاح المهرب حتى يتأكدوا من أنه لم يدخل معهم رصاصة واحدة من غير إذنهم (وقد أظهرت الصحف يومها صوراً تبين هذا المنظر الذليل). فحزب العمل يرى في الكيان الفلسطيني «دولة فلسطينية منزوعة السلاح» أو ما يسميه رابين «أقل من دولة». بينما يرى فيه حزب الليكود «حكماً ذاتياً موسعاً». وأكثر من ذلك فقد سمحت اتفاقات غزة وأريحا لدولة يهود بمطاردة من تشاء داخل أراضي الطرف الآخر ومعاقبته... وقد ظهرت خطورة تحديد وتقييد أسلحة الشرطة الفلسطينية في ما نراه من مجازر تقوم بها دولة يهود وبشتى أنواع الأسلحة في الوقت الذي لا تملك فيه السلطة إلا الأسلحة الخفيفة الفردية. إن تصرف دول الغرب هذا نابع من خوفها من الإسلام، ومن صحوة المسلمين عليه، ومن إمكانية عودة دولته. وهذه الدول تعرف أن الإسلام مبدأ فيه العقيدة وفيه الشريعة، وأنه دين منه الدولة، وتعرف أن المسلمين أشاوس لا يخافون في الله لومة لائم، وتعرف أن الدولة الإسلامية هي دولة رسالة ورحمة لا تقوم على الاستعمار والاستغلال إنما تعرف أن الإسلام يشكل تهديداً حضارياً جاداً وبديلاً حضارياً مرتقباً. وإن دوائر المعلومات لديها تحزن ذلك، ويتوارث حكامها معرفته، وهم عندما يضعون سياسة بلادهم يجعلون ذلك أمام ناظرهم ويعملون قدر الإمكان على إبعاد المسلمين عن دينهم ويجهدون لإضعاف المسلمين وإبعادهم عن أسباب القوة وبخاصة بعد أن

دخل الإسلام السياسي مسرح السياسة الدولية.

إن دول الغرب تسير في تعاملها مع المسلمين باتجاه مرسوم، وتقوم بأعمال مدروسة. وهي تعلم أن الصدام مع المسلمين قادم، لذلك تهيئ هذه الدول شعوبها وتبث الكراهية عندهم على المسلمين، وتعمل على إيجاد جزر إسلامية محاصرة ومستوعبة منزوعة السلاح، حتى لا تشكل عليها خطراً في المستقبل، وحتى لا تكون موطئ قدم للدولة الإسلامية المرتقبة على أراضيها.

نعم إن ظل الدولة الإسلامية يلاحق حكام الغرب ويخيفهم، فهم يعرفون كيف هو بلاء المسلمين وكيف أن الجيش الإسلامي كان يوصف بالجيش الذي لا يقهر. ويعرفون قدرة الإسلام على الحكم، وقدرة دولته على قيادة العالم من جديد وبخاصة بعد أن ظهر عوار وفساد وظلم المبدأ الرأسمالي بعقيدته وأنظمتها. ويمكن القول إن الغرب يحل من الكره والحقد الشديد على الإسلام والمسلمين بمقدار ما يشعر أنه يشكل خطراً عليه وتهديداً له. فحكم الخلافة زمن العثمانيين ليس عنهم ببعيد لا زماناً ولا مكاناً. فهو الحكم الذي كان يقول فيه ملك فرنسا مراسلاً الخليفة «خادمك المطيع» وهو الحكم الذي كان فيه الخليفة العثماني يحل أكبر مشكلة تحدث في أوروبا بين ملوكها المتصارعين بكلمة واحدة منه إذ لم يكن يجزؤ أحد على مخالفته. لذلك يخشى الغرب كل الخشية سعي المسلمين لإقامة الحكم، ومن تملكهم لأسباب القوة، ويتصرف معهم هذا التصرف القاسي، فهو لا يتساهل بذلك مهما كانت مساحة هذا التساهل صغيرة. وما إمداد دولة يهود بهذا الكم والنوع من الأسلحة وتجريد المسلمين من السلاح في كل مكان إلا من هذا القبيل، والشاهد على ذلك في فلسطين واضح كل الوضوح، فيهود يضربون ويقصفون مقرات الشرطة الفلسطينية وغيرها، وهذه لا ترد بقصف مقارهم كما يفعلون لأنها بحسب الاتفاقات لا تملك السلاح الذي يمكنها من الرد.

إن الإسلام هو دين الحق والهدى والرحمة، وقد طلب الله سبحانه من المسلمين أن يدعوا الناس كلهم إليه وحث على الجهاد في سبيل الله أيما حث، فكان لابد من الدولة الإسلامية التي تحمله وتزيل الحواجز التي تقف في سبيلها لإيصال الإسلام إلى كل العالم، وكان لابد من القوة من أجل الجهاد. لذلك كان لإعداد القوة شأن كبير في الإسلام. هذا وقد أمر الله سبحانه المسلمين أن يعدوا القوة حتى تصل إلى أن تكون أقوى من كل قوة، وأن يطوروا سلاحهم حتى يكون أقوى من كل سلاح. فالله تعالى أنزل الحديد وجعل فيه بأساً شديداً. قال تعالى: ﴿لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب إن الله قوي عزيز﴾ (الحديد) ففي هذه الآية ربط واضح بين الحديد والرسالة الإسلامية، والنصر. يقول ابن كثير في شرح هذه الآية «أي وجعلنا الحديد رادعاً لمن أبى الحق وعانده بعد قيام الحجّة عليه ولهذا أقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمكة بعد النبوة ثلاث عشرة سنة توحى إليه السور الملكية وكلها جدال مع المشركين وبيان وإيضاح التوحيد وبيّنات ودلالات. فلما قامت الحجّة على من خالف، شرع الله الهجرة وأمرهم بالقتال بالسيوف وضرب الرقاب لمن خالف القرآن وكذب به وعانده. وقد روى الإمام أحمد عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «بعثت بالسيف بين يدي الساعة حتى يعبد الله وحده لا

شريك له وجعل رزقي تحت ظل رمحي، وجعل الذلة والصغار على من خالف أمري ومن تشبه بقوم فهو منهم، ولهذا قال تعالى: ﴿فيه بأس شديد﴾ يعني السلاح كالسيف والحراب والسنان والنصال والدروع ونحوها...» والرسول صلى الله عليه وآله وسلم كان في بداية قيام الدولة الإسلامية لا يجد ما يحمل المسلمين عليه من خيل للجهاد أما فيما بعد فقد تغير هذا الواقع إذ أرسل من المسلمين إلى جرش اليمن من يتعلم صناعة السلاح، ولم تأت السنة الثامنة للهجرة إلا وقد امتلكت دولة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم السلاح الثقيل في وقته حيث دك الطائف بلحنيق وهو سلاح كان متطوراً جداً في ذلك الوقت.

إن جيوش المسلمين يجب أن يكون استعدادها كاملاً، وقوتها تامة، تقرع الحديد بما هو أقوى من الحديد وتقاتل ربح العدو بإعصار يدمر كل شيء للعدو. وعلى هذه الجيوش أن تقف وقفة صلبة في وجه الحكام الظلمة الذين يمنعونها من مقاتلة عدوها، كما عليها أن تقتلع الحكام الطغاة الذين يفاوضون عدوها ويدخلون مع العدو في اتفاقيات تنزع سلاح المسلمين أو تحدده كيفاً وكماً.

إن على جيوش المسلمين أن تحرص على سلاحها وتطوره ليرعب العدو ويهربه فالله سبحانه يأمرنا بذلك ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وءآخريين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم﴾ (الأنفال/ ٦٠) وعليها أن تستعمل هذه القوة لنصرة الإسلام وأهله وإقامة دولته وإعزاز أمته، ومقاتلة عدوه ﴿ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز﴾ (الحج) □

الخصخصة

إفراز نتن من إفرازات النظام الرأسمالي العفن (٢)

الخصخصة مخالفة لأحكام الإسلام وهدم للاقتصاد وتمكين للكافر المستعمر وأذنبه وللأسف نجد أن الدراسات والأبحاث كلها علمانية ولم ترق دراسة واحدة إلى مستوى الفكر الإسلامي، ولم تقدم ولا دراسة واحدة من وجهة نظر الشرع، وإنما بحثت على أساس التبعية للغرب ومقياس النفعية، ووجهة نظر الرأسمالية، وسوف نقدم هذه الدراسة من وجهة نظر الإسلام.

إن ما تقوم به الحكومات من بيع الشركات والمؤسسات العامة للقطاع الخاص وللمستثمرين الأجانب (فكرة الخصخصة) مخالفة لأحكام الإسلام وهدم للاقتصاد وتمكين للكفار وأذنبهم. أما مخالفتها لأحكام الإسلام فإنها آتية من الأدلة الشرعية التي تبين واقع الملكيات في الإسلام، وواقع الملكية العامة بشكل خاص، وكيفية التصرف بها.

وجاء الإسلام وحدد حيازة المال وهو: كل ما يتمول به بكيفية معينة تتفق مع فطرة الإنسان بحيث يمكنه من إشباع حاجاته الأساسية إشباعاً كاملاً، ويمكنه أيضاً من الوصول إلى إشباع حاجاته غير الأساسية، فحارب الإسلام إلغاء الملكية وكذلك تحديدها بالكم لتناقضه مع فطرة الإنسان، وفي الوقت ذاته حارب حرية التملك لأنها تؤدي إلى فوضى العلاقات بين الناس وتسبب الشر والفساد، فحدد الإسلام الملكية بالكيف لا بالكم فنص على ثلاثة أصناف هي:

أولاً: الملكية الفردية:

وهي حكم شرعي مقدر بالعين أو المنفعة، يقتضي تمكين من انتفاعه بالشيء وأخذ العوض عنه، والحق في ملكية العين ليس ناشئاً عن العين نفسها ولا عن طبيعتها أي عن كونها نافعة أو غير نافعة وإنما هو ناشئ عن إذن الشارع.

ثانياً: الملكية العامة:

وهي إذن الشارع للجماعة بالاشتراك في الانتفاع بالعين، والأعيان التي تتحقق فيها هذه الملكية هي الأعيان التي نص الشرع على أنها للجماعة مشتركة بينهم ومنع الفرد من حيازتها وحده، وهي ثلاثة أنواع:

١ - مرافق الجماعة:

التي إن لم تتوفر في جماعة تفرقوا في طلبها، كالماء والمراعي ومصادر الطاقة قال ﷺ: «المسلمون: شركاء في ثلاث: الماء والكأ والنار»، وقال ﷺ: «ثلاثة لا يمتنع: الماء والكأ والنار»، وورد أن رسول الله ﷺ: قد أباح للأفراد امتلاك الماء الفائض عن حاجة الجماعة، فاستنبط من هذه الأحاديث، أن كل شيء يتحقق فيه كونه من مرافق الجماعة (أي إن لم تتوفر تفرقت الجماعة في طلبه) يعتبر ملكية عامة، سواء أكان من هذه الثلاثة أم من

غيرها، وبالنسبة لما هو من مرافق الجماعة في الأشياء التي جاء نص الشارع عليها بأن الناس شركاء فيها، وهي الماء والكأ والنار، وكل ما تنطبق عليه علة كون الناس شركاء فيه وهي كونه من مرافق الجماعة.

آلات استخراج المياه:

يختلف حكمها باختلاف المياه، فإذا كانت المياه من المياه الخاصة كالآبار الخاصة التي يملكها الناس فإنها ملكية فردية، فلكل واحد أن يقيم آلة على البئر الذي يملكه وأن يستخرج المياه وأن يبيعها للناس، ولكن بشرط ألا يمد الأنابيب أو يحدث أي عمل في الطريق العام لأن ملكيته عامة، ولا يصح أن يختص أحد بشيء منها اختصاصاً دائماً يمنع غيره لأنه نوع من الحمى وهو حرام.

أما إن كانت المياه من المياه العامة كالآبار العامة والعيون العامة والأنهار والبحيرات، فإن آلات استخراج المياه للناس في هذه الحالة ملكية عامة، لأن الماء ملكية عامة للناس جميعاً فتكون الآلة التي تستخرجه للناس ملكية عامة، تشرف عليها الدولة الإسلامية وينتفع بها جميع المسلمين.

وذلك لأن القاعدة تقول: (كل آلة تستعمل فيما هو من مرافق الجماعة فإنها تأخذ حكمه فتكون من مرافق الجماعة).

ويجوز لكل واحد من الرعية أن يقيم له آلة على النهر أو البحر ليأخذ منه الماء لنفسه أو يسقي به الناس ويأخذ أجره، بشرط أنه إن أخذه، لا يمنع أحداً من الرعية أن يأخذوا من النهر أو البحر، ولو تحقق له منع أحداً لما جاز له ذلك ومنع من قبل الدولة، وكذلك لو تحقق أن هذه الآلة تمنع الرعية من الوصول إلى الملكية العامة حتى ولو كان الممنوع فرداً واحداً منهم سواء من حيث الوصول إلى الماء أو إقامة الآلات على النهر أو البحر يستخرجون بها الماء فإن تلك الآلة تمنع من قبل الدولة الإسلامية.

آلات توليد الكهرباء:

يختلف حكمها باختلاف الغاية التي يجري توليد الكهرباء من أجلها، فإن كان توليد الكهرباء من أجل الانارة فإن الآلة في هذه الحالة تكون ملكية فردية، فالنور ليس من الملكية العامة، مما لو فقد تفرقت الجماعة في طلبه كالماء، ولم ينص عليه الشرع، بخلاف الماء والنار والكأ التي تفرق الجماعة أو القبيلة أو البلد أو المدينة في طلبهم، وبالتالي فتوليد الكهرباء من أجل النور ملكية فردية، فيجوز لأي فرد أن يملك آلة لتوليد الكهرباء من أجل النور ويبيعها للناس، ولكن ليس له أن يضع أعمدة وأسلاكاً في الطريق العام، لأن الطريق ملكية عامة.

أما إن كان توليد الكهرباء من أجل أن تستعمل مقام النار، والنار ورد ذكرها في الحديث ونص عليها الشرع، أي أن تستعمل في الطبخ وتدوير الآلات وصهر المعادن والتدفئة فإنها تكون ملكية عامة، لأنها داخلة تحت نص الحديث «المسلمون شركاء في ثلاثة: الماء والكأ والنار» .

والمراد بالنار "الوقود وما يتعلق به" لذلك فمحطات توليد الكهرباء من أجل الحرق ملكية عامة، وتكون الدولة هي المسؤولة عن توليد الكهرباء للحرق كسائر المصانع الداخلة في الملكية العامة.

وقد يقال إن الكهرباء تستخدم في آن واحد للإنارة والحرارة في التيار نفسه وتعيين الكهرباء لوجه من الاستعمال دون غيره أمر مستحيل لذلك يكون حكم الكهرباء أنها ملكية عامة.

والجواب: إن الكهرباء وإن كانت واحدة تولدها الآلة، ولكن واقع الغاية التي تستعمل من أجلها يختلف فهي تستعمل للإنارة، وتستعمل للحرارة، والقاعدة الشرعية (إن الصناعة تأخذ حكم ما تنتجه)، فكان لابد أن يختلف حكم الكهرباء باختلاف ما تستعمل له.

فالشرع قد جعل النار ملكية عامة، والنور ملكية فردية، كما جعل الملح ملكية عامة والقمح ملكية فردية، فالآلة التي تستخرج وتنقي الملح ملكية عامة، والآلة التي تزرع القمح أو تحصده ملكية فردية، وكذلك الآلة التي تولد الكهرباء للحرارة ملكية عامة، والآلة التي تولد الكهرباء للنور ملكية فردية، فإن كان غالب ما تستعمل له الكهرباء هو الإنارة، فإن الآلة حينئذ تكون ملكية فردية ككهرباء البيوت، وإن كان غالب ما تستعمل له الكهرباء هو الحرق (أي النار)، فإن الآلة حينئذ تكون ملكية عامة كالكهرباء التي تستعمل للطبخ والتدفئة وفي الورش والمصانع وأماكن اللحم وصهر المعادن... الخ.

وبالتالي تأخذ حكم الأصل والتابع لا يفرد بحكم، فإن كان غالب ما تستعمل له الكهرباء هو الحرارة (الحرق) فإن الآلة تأخذ حكم الملكية العامة والنور تابع له.

وإن كان غالب ما تستعمل له الكهرباء هو النور فإن الآلة تأخذ حكم الملكية الفردية والحرارة تابعة له، ونظير ذلك الأرض المشجرة، فإنها إن كان الشجر أكثر من الأرض كان الحكم للشجر والأرض تابعة لها فيصح تأجيرها وهو المساقاة، وإن كانت الأرض أكثر من الشجر كان الحكم للأرض والشجر تابع لها، فلا يجوز تأجيرها، فالحكم هو للأصل لا للتابع.

هذا الحكم للكهرباء إذا كان توليدها من الآت ومحطات كهربائية، أما إذا كان توليدها من مساقط المياه العامة، فإنها ولا شك تكون من الملكية العامة سواءً أكانت الغاية منها هي الإنارة أو الحرارة (النار)، لأن مساقط المياه من الملكية العامة، فيمنع اختصاص أحد بها لخصاصاً دائماً يمنع غيره، فهي من الحمى الواجب حمايته من قبل الدولة.

وما ينطبق عليه حكم مرافق الجماعة مصنع الكبريت، لأنه نار ويأخذ حكمه، ويدخل تحت حديث «الناس شركاء في ثلاثة: الماء والكلأ والنار».

وكذلك مصانع استخراج الفحم الحجري ومصانع النفط والغاز، لأنها تولد النار، وكذلك مصانع الصناعات البتروكيمياوية القائمة على مادة البترول الخام وصناعة الغاز الطبيعي.

وبناءً على هذا يحرم خصخصة آلات المياه العامة وآلات ومحطات توليد الكهرباء للحرارة أو من مساقط المياه العامة، أو مصانع استخراج الفحم الحجري أو الكبريت أو مصانع تكرير البترول الخام والغاز.

٢ - المعادن الطبع كالمناجم:

والدليل على أنها من الملكية العامة وأنه لا يجوز أن تملك ملكاً فردياً، ما يروي عن أبيض بن حمال: «أنه وفد إلى رسول الله ﷺ فاستقطعه الملح فقطع له، فلما ولي قال رجل من المجلس: أتدري ما قطعت له؟ إنما

قطعت له الماء العد، قال: فانتزعه منه». فشبه الملح بالماء العد لكثرتيه، وفي رواية عمر بن قبيس المأربي قال: (استقطعت رسول الله ﷺ معدن الملح بمأرب فأقطعيه، ف قيل يا رسول الله انه بمنزلة الماء العد - يعني أنه لا ينقطع - فقال رسول الله ﷺ : فلا، إذن) ، وهذا يشمل كل معدن على شكل منجم، كالحديد والبتروك والغاز، والفوسفات والنحاس، وما شاكلها.

فهذا الحديث يدل على أن الرسول ﷺ أقطع ملح الجبل لأبيض بن حمال مما يدل على أنه يجوز الاقطاع، فلما علم أنه من المعدن الدائم الذي لا ينقطع رجع عن إقطاعه وأرجعه ومنع ملكية الدولة له ومنع ملكية الفرد له أيضاً لأنه ملكية عامة أي ملكية للجماعة، وهذا يدل على أن المعادن ملكية عامة وليست ملكية فردية ولا ملكية دولة، وهذا يشمل المعادن الظاهرة كالمالح والكحول والياقوت وما شابهها أو المعادن الباطنة التي لا يتوصل إليها إلا بالمؤنة والجهد والعمل كمعادن الذهب والفضة والحديد والنحاس والرصاص وما شاكله وسواءً كانت جامدة أو سائلة كالزئبق الأحمر مثلاً.

الصناعة تأخذ حكم ما تنتجه:

إن الصناعة تأخذ حكم ما يجري صنعه، لأن الرسول ﷺ قد حرم عصر الخمر وهو صناعة، عن أنس قال: «لعن رسول الله ﷺ في الخمرة عشرة: عاصرها ومعتصرها... الحديث» وعن ابن عمر قال (لعنت الخمرة على عشرة وجوه: (لعنت الخمرة بعينها وشاربها وساقياها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها)... الحديث. فصناعة العصر من حيث هو عصر مباحة سواء أكانت عصر عنب أو برتقال أو تفاح أو غير ذلك لأن الصناعة من حيث هي مباحة ومنها صناعة العصر فتدخل في عموم إباحة الصناعات.

فجاء الرسول وحرم صناعة عصر الخمر، وتحريمها هنا لأنها عصر ينتج خمرًا، فأعطى العصر حكم ما يجري عصره وهذا يعني اعطاء الصناعة حكم ما تنتجه. وهذا ليس خاصاً بالخمر بل عام في كل محرم، فصناعة الحشيش والأفيون والهيروين وما شاكلها حرام لأن هذه الأشياء حرام، وصناعة الصليب حرام لأن اتخاذ الصليب حرام، وصناعة التماثيل حرام لأن التماثيل حرام وهكذا...، وما ظهر في اليمن لهو أمر مؤسف، حيث ظهر رسم الصليب على حزام الجنابي (الخناجر) اليمنية من أجل إغراء النصارى في شراء ذلك بالدولار، وعلى مرأى ومسمع من النظام ولم ينكر على صانعي الحزام منكر.

وعلى ذلك فإنه يستنبط من الحديثين في لعن عاصر الخمر ومعتصرها قاعدة (الصناعة تأخذ حكم ما تنتجه) وهذا الاستنباط واضح فيه وجه الاستدلال كل الوضوح، فالنهي عن عصر الخمر ليس نهياً عن العصر وإنما هو نهى عن عصر الخمر، فالعصر ليس حراماً ولكن عصر الخمر هو الحرام، فجاءت حرمة الصناعة من حرمة الإنتاج الذي تنتجه، وهذا دليل على أن الصناعة تأخذ حكم ما تنتج، وبناءً على ذلك تكون صناعة الأشياء المحرمة كصناعة الصلبان مثلاً ممنوعة، وهكذا الأشياء الداخلة في الملكية العامة (كاستخراج النفط والغاز، واللؤلؤ من البحار، وكذلك المعادن العد كمصانع استخراج الذهب والحديد والنحاس واليورانيوم والملح والكبريت والفحم الحجري والصناعات النفطية والبتروكيماوية والغازية... الخ يحرم امتلاكها فردياً سواء من أفراد أو شركات خاصة محلية

أو أجنبية، وبالتالي يحرم صناعتها فردياً بمعنى أن لا يملك الأفراد أن يباشروا صنع شيء محرم كالتماثيل ولا صنع شيء يدخل في الملكية العامة ليكون ملكية فردية لهم تسلب عنه خاصية كونه ملكية عامة كاستخراج الحديد أو صناعة النفط مثلاً. وبالتالي فالمصنع يأخذ حكم ما ينتجه، وإنتاج المصنع يحول المصنع إلى أن يأخذ حكم هذا الإنتاج، فإذا كان المصنع مثلاً للعصر ويمكن أن يعصر به أي شيء، فإنه يجوز اقتناؤه، أما إذا كان لعصر الخمر فإنه يمنع استعماله ويمنع اقتناؤه، وبذلك أخذ المصنع حكم ما ينتج وكذلك بالنسبة لصناعة التماثيل والصلبان وغيرها.

فإذا كان المصنع خاصاً بإنتاج ما هو داخل الملكية الفردية، فإنه يجوز للأفراد أن يملكوه ملكاً فردياً، فإذا كان المصنع خاصاً بإنتاج ما هو داخل الملكية العامة، فإنه يمنع الأفراد من امتلاكه ملكاً فردياً، ومتى منع المصنع من إنتاج معين منع إقتناؤه وملكه فردياً، سواء أكان المنع لأنه حرام أم لأنه داخل في الملكية العامة، كمصانع المعادن واستخراج النفط والغاز... الخ.

قد يقال إن المصانع ملكية فردية وليست ملكية عامة، بدليل أن الرسول ﷺ استصنع خاتماً واستصنع المنبر؟ تقول: لقد جاء الإسلام وبين أحكام المصانع بأن الأصل فيها أنها ملكية فردية، فلكل فرد من أفراد الرعية أن يملك المصانع، فالمصنع من حيث هو داخل في الملكية الفردية وليس داخلياً في الملكية العامة ولا في ملكية الدولة، والدليل على ذلك أن الرسول ﷺ استصنع خاتماً، وأنه عليه الصلاة والسلام استصنع المنبر، واستصنعهما عند من يملك المصنع ملكية فردية، وكان الناس يستصنعون في أيام الرسول ﷺ وسكت عنهم مما يدل على أن الرسول ﷺ أقر الملكية الفردية للمصانع سواء أكانت مصانع أسلحة أم مصانع معادن أم مصانع نجارة أم غيرها، ولم يرو أي نهي عن ملكية المصنع، ولم يرد أي نص على أن المصنع ملكية عامة كما لم يرد أي نص على أن المصنع ملكية دولة، فيبقى الدليل عاماً على أن المصانع داخلية في الملكية الفردية.

هذا هو الحكم الشرعي في المصانع: بأن الأصل فيها أنها ملكية فردية إلا أن تكون لصناعة ما هو داخل في الملكية العامة، فتحول حينئذ إلى ملكية عامة وتصبح ملكاً عاماً، أي إن واقع المصنع من ناحية الآلة ملكية فردية ولكن من ناحية الإنتاج فإنه يختلف باختلاف الأموال المنتجة، فمن الأموال ما تكون ملكية فردية وحينئذ يبقى المصنع كما هو ومنها ما تكون ملكية عامة فيتحول المصنع إلى ملكية عامة.

والشرع وحده هو الذي يحدد الأموال العامة وهو الذي يعرفها، ولقد حددها تحديداً واضحاً لا لبس فيه بنصوص شرعية كما أسلفنا في أصناف الملكية.

ولم يجعل الشرع للدولة أي سلطة على الملكية الفردية أي ليست حرة في أن تستولي على ملك أحد من الناس بحجة المصلحة العامة، وليست حرة أن تقول هذا ملكية فردية وهذا ملكية عامة، بل الدولة الإسلامية مقيدة بأحكام الإسلام، وقد حرم عليها الإسلام أن تمت يدها إلى أموال الناس الفردية أو إلى ملكيتهم العامة تحريماً قاطعاً.

قال ﷺ: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفسه» وقال ﷺ: «إنما أموالكم ودماؤكم عليكم حرام...» وهذا عام يشمل الدولة وغيرها.

إلا أن للدولة أن تراقب الملكية الفردية، وتشرف على الصناعات التي تنتجها المصانع الفردية كالجودة

والمواصفات والمقاييس وعدم الغش والاحتكار... الخ.

وبالتالي ما يسير عليه النظام الحاكم في اليمن لخصخصة مصافي النفط ومصانع الأسمنت ومصانع المعادن... الخ لا يجوز وهو حرام ومخالف لشرع الله.

٣ - الأشياء التي طبيعتها تكوينها تمنع اختصاص الفرد بحيازتها:

فهي الأعيان التي تشتمل على المنافع العامة، وهي وإن كانت تدخل في القسم الأول لأنها من مرافق الجماعة، ولكنها تختلف عن القسم الأول من حيث إن طبيعتها أنه لا يتأتى فيها أن يملكها الفرد، بخلاف القسم الأول فإنه يتأتى أن يملكه الفرد، فعين الماء يمكن أن يملكها الفرد، ولكنه يمنع من ملكيتها إذا كانت الجماعة لا تستغني عنها، بخلاف الطريق فإنه لا يمكن أن يملكها الفرد، ولهذا فإن هذا القسم وإن كان دليله انطباق العلة الشرعية عليه، وهي كونه من مرافق الجماعة فإن حقيقة واقعه تدل على أنه ملكية عامة، وهذا يشمل الطرق والأنهار والبحار والبحيرات والأقنية العامة والخلجان والمضايق... ونحوها، ويلحق بها المساجد ومدارس الدولة ومستشفياتها والملاعب والملاجئ والغلاف الجوي والهواء وما شابهها.

الصيد والشواطئ:

إن الثروة السمكية التي خلقها الله في البحار والمحيطات هي من الملكية العامة للأمة، وتدخل تحت الأشياء التي طبيعتها تكوينها تمنع اختصاص الفرد بها.

فالصيد هو حق لكل واحد من أفراد الرعية فله أن يصنع له قارباً ويمارس عمل الصيد في أي مكان في البحر، بشرط أن لا يختص به ذلك الفرد ولا يمنع غيره من الاصطياد في ذلك المكان والأصل في آلات الصيد كالسفن الكبيرة والقوارب الصغيرة أنها ملكية فردية، يجوز لكل فرد من أفراد الرعية أن يملكها ويمارس مهنة الصيد، ويبيع ما حصل عليه من الأسماك وغيرها، والدولة هي التي تشرف على هذا العمل وتنظمه وتراقبه، ولا يجوز أن يملكه أحد ملكاً خاصاً ومنع غيره منه، كما لا يجوز للدولة أن تأخذه بحجة المصلحة العامة وتمنع الأفراد منه ولا يجوز أن تعطيه للكفار الأجانب بحجة الاستثمار والخبرة والإمكانات.

وكذلك الشواطئ للأمة، لا يجوز إعطاء شخص أو هيئة محلية أو أجنبية أراضي هذا الشواطئ ولا بيعها لأحد كما هو حادث هذه الأيام حيث بيعت كثير من الشواطئ في بلاد المسلمين وفي اليمن كشواطئ عدن والحديدة والمكلا وغيرها إلى التجار الرأسماليين وإلى الحكام وأسيادهم الكفار، إلا أن على الدولة أن تشرف على هذه الشواطئ وتستغلها لصالح الأمة وتضع وارداتها في ديوان الملكية العامة، ويقاس عليها الموانئ ومحطات التزود بالوقود والمضائق... الخ.

ثالثاً: ملكية الدولة:

وهي كل مال كان الحق فيه لعامة المسلمين والتدبير فيه للخليفة يخص بعضهم بشيء من ذلك حسب ما يرى، كالخراج والفيء والجزية... وما شابهها، وهي أموال لا تدخل في الملكية العامة، بل هي داخلة في الملكية الفردية، لأنها أعيان تقبل الملك الفردي كالأرض والأشياء المنقولة، ولكنه تعلق فيها حق لعامة المسلمين، فصارت ليست من الملكية الفردية، وهي لا تدخل في الملكية العامة، فتكون حينئذ ملكاً للدولة، وملك الدولة هو ما كان

الحق فيه لعامة المسلمين والتدبير فيه للخليفة يخص بعضهم بشيء من ذلك، حسب ما يرى ومعنى تدبيره هذا هو أن يكون له سلطان عليه يتصرف فيه، وهذه هي الملكية لأن معنى الملكية أن يكون للفرد سلطان على ما يملك، وعلى ذلك فكل ملك مصرفه موقوف على رأي الخليفة واجتهاده يعتبر ملكاً للدولة، وقد جعل الشارع أموالاً معينة ملكاً للدولة، للخليفة أن يصرفها حسب رأيه واجتهاده مثل الفيء والخراج والحزبة وما شابهها لأن الشرع لم يعين الجهة التي تصرف فيها، أما إذا عين الشارع الجهة التي تصرف فيها، ولم يتركها لرأيه واجتهاده فلا تكون ملكاً للدولة، وإنما تكون ملكاً للجهة التي عينها الشرع، ولذلك لا تعتبر الزكاة ملكاً للدولة، بل هي ملك للأصناف الثمانية الذين عينهم الشارع، وبيت المال هو محل إحرازها من أجل صرفها على جهاتها.

وإنه وإن كانت الدولة هي التي تقوم بتدبير الملكية العامة، وتقوم بتدبير ملكية الدولة إلا أن هناك فرقاً بينهما وهو أن ما كان داخلياً في الملكية العامة، لا يجوز للدولة أن تعطي أصله لأحد، وإن كان لها أن تبيع للناس أن يخلوا منه بناءً على تدبير يمكنهم جميعاً من الانتفاع به، بخلاف ملكية الدولة فإن للدولة أن تعطيها كلها لأفراد معينين، ولا تعطي الآخرين، ولها أن تمنعه عن الأفراد إذا رأت في ذلك رعاية لشؤونهم من ناحية أخرى غير إعطائهم، فالماء والملح والمراعي وساحات البلدة لا يجوز أن تعطيها لأفراد مطلقاً، وإن كان يجوز للجميع الانتفاع بها بحيث يكون النفع لهم جميعاً دون تخصيص أحد دون الآخر، والخراج يجوز أن تنفقه على الزراعة فقط دون غيرهم، لمعالجة شؤون الزراعة، ويجوز أن تنفقه على شراء السلاح فقط، ولا تعطي أحداً منه شيئاً فهي تتصرف كما ترى مصلحة الرعية.

وقد حرص الإسلام على حماية هذه الملكيات من أي اعتداء من الأفراد أو من الدولة، وبخاصة الملكية الفردية والملكية العامة.

ففي الوقت الذي جاء فيه الإسلام بالتشريعات والتوجيهات التي تصور الملكية الفردية، واعتبر التعدي عليها من قبل الدولة مظلمة يشكو صاحبها إلى محكمة المظالم على الحاكم، إذا فعلها، لترفع مظلمته، فلا تستطيع الدولة أن تملكه جبراً عن صاحبه مطلقاً، إلا إذا رضي صاحبه أن يبيعه لها، كما يبيعه لأي فرد فتشتره كما يشتره سائر الأفراد، فحرم بذلك التأميم الذي هو تحويل الملكية الفردية إلى ملكية دولة، في الوقت نفسه حرص الإسلام أيضاً على حماية الملكية العامة، ومنع الأفراد والدولة من امتلاكها فلا تستطيع الدولة امتلاكها ولا تملكها للأفراد مهما كانت المصلحة، لأن المصلحة في هذه الأموال قد قدرها الشرع في بيانه ما هي الملكية العامة.

وهكذا حرم تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة والذي ينص عليه مفهوم الخصخصة في أحد جوانبه، أما إعطاء الدولة من ملكيتها للأفراد بيعاً أو صلة فهو أمر مباح، فلها أن تخص بها أفراداً معينين، وتمنعها من آخرين إذا ما رأت في ذلك رعاية لشؤونهم، فملكية الدولة أصلاً هي أعيان تقبل الملك الفردي ولكنه تعلق فيها حق لعامة المسلمين، فكلفت الدولة أصلاً بتدبيرها نيابة عن المسلمين.

فكان للخليفة أن يصرفها حسب رأيه واجتهاده، وهذا غير الخصخصة التي جاء بها النظام الرأسمالي، والتي تنص على إلغاء ملكية الدولة، وتحويلها إلى ملكية فردية، وتحجيم دورها الاقتصادي وحصره في الرقابة وحفظ النظام فقط.

وهذا الأمر الأخير يخالف الإسلام مخالفة بينة، فالدولة هي راعية شؤون الناس قال ﷺ: «كلكم راع وكلكم

مسؤول عن رعيته، فالامام راع ومسؤول عن رعيته...» الحديث. ورعاية شؤون الرعية المالية أي الاقتصادية هي من أعظم جوانب هذه الرعاية.

هذا من حيث المخالفة لأحكام الإسلام.

أما هدم الاقتصاد:

فإن الدويلات القائمة في العالم الثالث، ومنها بلاد اليمن، تقوم بتنفيذ سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، تلك المؤسسات التي أنشأتها الدول الاستعمارية الكافرة لنهب ثروات العالم الثالث، وترك سكانه يعيشون الفقر، كما هو الحال في البلاد الإسلامية وغيرها التي تزداد فقراً وضعفاً، والدول الكبرى تزداد ثراءً وسيطرة، فقد جاء في كتاب استقالة أحد كبار موظفي البنك الدولي "بيرجلان" - بلجيكا - ما يلي (البنك الدولي كنت آمل في الماضي أنه سيساهم في إنماء مسؤولية مشتركة تجاه مستقبل الشعوب الاقل حظاً في العالم، ولكنه لم يكن كذلك، الفقر يزداد... الجوع يقتل بالتأكيد أكثر من الحروب...، فالحلول المقترحة من البنك الدولي من أجل التنمية هي الدواء المسموم...!) ثم يقول أيضاً (إفريقيا تموت، والبنك الدولي يزداد ثراءً، آسيا وأوروبا الشرقية يرون ثرواتهم تنهب، والبنك الدولي يدعم صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية التي تبيح النهب للثروات المادية والعقلية...).

ومع ذلك تلتزم الحكومة اليمنية وغيرها من الحكومات في العالم الإسلامي بوصفات وتوجيهات هذه المؤسسة المجرمة، وتغري الأميركيين والأوروبيين للاستثمار في اليمن، فالحكومة اليمنية قد قدمت معلومات كاملة وأبحاثاً كبيرة عن واقع النفط والغاز والمعادن والثروة السمكية والسياحة للأميركيين والأوروبيين، وتستجديهم أن يقوموا بالاستثمار في اليمن.

إن حالة الاقتصاد في اليمن تتردى يوماً بعد يوم، وما الثبات الحالي إلا نتيجة لأخذ المليارات من الخارج (ترسيم الحدود البرية أو الحدود البحرية)، ولعله الهدوء الذي يسبق العاصفة، عاصفة الفقر والجوع والغلاء، وتركز الثروة في يد الكفار وأذنانهم.

أما تمكين الكفار من السيطرة:

فإن الكافر المستعمر دأب على أن يظل هو المسيطر عقائدياً واستراتيجياً وسياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وبالتالي فهو ينشر مبادئه ويفرض قوانينه، ويغرس أنظمتهم وأفكاره وأحكامه في كل بلاد المسلمين، وما فكرة الخصخصة إلا أحد الأبواب التي يلج منها الاستعمار إلى اليمن، وباسم الاستثمار والخصخصة، فإنه يسيطر على ثرواتنا وينهبها ويغرس جواسيسه ويزرع عملاءه، ما دام أنه موجود في البلاد، وباسم الشريك الاستراتيجي أو الخبرة الأجنبية يدخل اليهود المسلمين لنهب ثرواتهم وزرع جواسيسهم وعملائهم، وكما حدث في الأردن ومصر وتركيا، حيث دخلت إسرائيل كشريك في مشاريع كثيرة في تلك البلدان.

ولقد حرم الله علينا أن نجعل لهؤلاء الكفار سبيلاً علينا، قال تعالى: ﴿وَلَنَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ (النساء).

ولكننا نحن الذين جعلنا سبيلهم - أي الكفار - علينا، بأخذ أنظمتهم وقوانينهم والسير وراءهم في كل

مخططاتهم ومؤامراتهم، قال ﷺ: **لتبعن سنن من قبلكم شبراً شبراً، وذراعاً ذراعاً حتى إذا دخلوا جحر ضب دخلتموه»** وقال الصحابة: اليهود والنصارى يا رسول الله؟ قال: «فمن»، وفي رواية (فمن غيرهم) ويقول ﷺ: «لا تستضيئوا بنار المشركين»، وهو كناية عن الاستعانة بهم في أي أمر.

وبالتالي فالخصخصة هي تمكين للكفار والمستعمرين الجدد وعملائهم وهذا التمكين حرمه الله وجعل من يقوم ومتابع لهم مثله مثل الحكام. قال ﷺ: «سَكُونُوا أَمْراءَ فَتَعْرِفُونَهُ وَتُنَكِّرُونَهُ فَمَنْ عَرَفَ بَرِيءٌ وَمَنْ أَنْكَرَ سَلِمَ وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَأَنَعَ» (رواه مسلم).

إن للخصخصة آثاراً خطيرة على المسلمين وعلى من تطبق عندهم، أهمها:

١- تركز الثروة الزراعية والصناعية والتجارية في أيدي بعض الأفراد أو الشركات التي تمتلك رؤوس أموال هائلة وتتمتع بخبرات إدارية وفنية وتقنية عالية، وهذا يعني حرمان السواد الأعظم من الناس من هذه الثروات، ويصبح المال دولة بين الأغنياء فقط، وقد حرم الله ذلك بقوله: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دَوْلَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ (الحشر/٧)، فتكون الخصخصة بذلك سبباً يضاف إلى أسباب سوء توزيع الثروة، وهذا أمر ظاهر في البلاد الرأسمالية وبخاصة أميركا وأوروبا.

٢- اقتران الخصخصة في بلاد المسلمين بفتح الأبواب أمام المستثمرين الأجانب يعني وقوع البلاد تحت أيدي الاستعمار الاقتصادي، سواءً أكان المستثمر فرداً أم شركة، لأن الأفراد الرأسماليين وكذلك الشركات الرأسمالية هي التي تحكم في الدول المستعمرة، ويترتب على ذلك نهب ثروات البلاد، وإحكام السيطرة السياسية على حكام البلاد وأهلها، ولا أظن المستعمر الأجنبي إلا ساعياً وراء تحقيق أعظم الأرباح في أسرع الأوقات، دونما التفات إلى حاجات أهل البلاد من السلع والخدمات، أو إلى النهوض بالصناعة في هذه البلاد، كل ذلك إذا كان المستثمر الأجنبي مشغولاً لما له في المشاريع الاقتصادية ليعطي ربحاً، أما إذا كان مستثمراً له استثماراً مباشراً أو غير مباشر فذلك مصيبة عظيمة ليس هذا موضع بحثها. وقد حاولت بعض الدول التي خضعت للخصخصة إطلاق اسم الشريك الاستراتيجي على هذا المستثمر لتجميل صورته وإخفاء حقيقته.

٣- كثيراً ما يؤدي نقل المشاريع وبخاصة الزراعية والصناعية من ملكية الدولة أو الملكية العامة إلى الملكية الفردية، إلى تقليص عدد العاملين أو تقليص أجورهم لأن المستثمر أو صاحب المشروع أو مديره في النظام الاقتصادي الرأسمالي يعتبر تقليص العاملين وتخفيض أجورهم أسهل وأسرع الوسائل في رفع كمية الإنتاج وتخفيض التكلفة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة أعداد العاطلين عن العمل واتساع رقعة الفقر ولا يخفى على أحد ما للبطالة والفقر من أثر على المجتمع وعلى مستوى الإنتاج والنمو الاقتصادي.

٤- إن إلغاء الملكية العامة أو ملكية الدولة يعني تخلي الدولة عن واجباتها تجاه رعاياها، فتتصل من الكثير من مسؤولياتها، لأنها تفتقد لمصادر التمويل، فعلى سبيل المثال لا الحصر لا تستطيع توفير الحاجات الأساسية لمن قصرت بهم السبل وعجزوا عن حاجاتهم الأساسية، ولا تتمكن من توفير التطبيب والتعليم لرعاياها، وغير ذلك.

٥- تنشيط الدولة في البحث عن مصادر تمويل بديلة لتلك المصادر التي باعتها وتخلت عنها، فلا تجد مصدراً غير فرض الضرائب الباهظة على المصانع والمشاريع والمؤسسات الاقتصادية، سواء التي باعتها أو التي هي مملوكة أصلاً للأفراد فيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار، وفي المحصلة يجد المستهلك نفسه هو الذي يدفع هذه الضرائب للدولة

وليس المستثمر، وآثار ذلك إذا ما اقترن بالبطالة وتخلى الدولة عن مسؤولياتها الدعوية تكون وخيمة.

٦- الأموال التي تجنيها الدولة من بيعها للمشاريع الاقتصادية لا تستغلها في مشاريع إنتاجية بديلة لتدر على البلاد عوائد غير منقطعة، بل تذهب معظم هذه الأموال كما تريد المؤسسات الدولية، صندوق النقد وغيره، إلى الإنفاق المبالغ فيه على ما يسمى بالبنية التحتية وما يسمى بالمحافظة على البيئة وتنميتها وما يسمى بتنمية الموارد البشرية، والتي كلها تسهيلات لاجتذاب رأس المال الأجنبي وفي هذا هدر لثروات البلاد وإنفاقها لمصلحة المستثمر الأجنبي، وحرمان الناس من عوائدها، إلا أن بعض الحكومات تحاول إخفاء هذه الحقيقة بالترويج لفكرة ما يسمى (صندوق الأجيال).

٧- حرمان عامة الناس من حقهم في الاستفادة من الملكيات العامة من مثل الماء والنفط والممرات المائية والموانئ وغيرها، وفي ذلك ظلم لهم وإفساد لمعاشهم.

٨- خصخصة وسائل الإعلام وخاصة الإعلام التلفزيوني والإذاعي يفسح المجال أمام الغزو الفكري الرأسمالي، ما يشكل تهديداً حضارياً للأمة.

هذه بعض آثار الخصخصة وهي غيض من فيض.

الحل الجذري لهذه المشكلة ولغيرها من مشاكل المسلمين

لا يكون بتوصيات البنك الدولي ولا يكون بأخذ أفكار الغرب الرأسمالي، بل باستئناف الحياة الإسلامية وذلك بإقامة دولة إسلامية تطبق أنظمة الإسلام في الحياة أي تطبق دستور دولة الإسلام وليس الدساتير العلمانية المستوردة، وتضع هذا الدستور بكافة جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليم... الخ موضع التطبيق.

إن الإسلام يجب أن يؤخذ كاملاً شاملاً وبالتالي لا يجوز تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي وحده في ظل أنظمة علمانية، فالإسلام إما أن يؤخذ كله ويطبق أو يترك كله، فالله تعالى يقول: ﴿أَتُؤْمِنُونَ ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب﴾ (البقرة/٨٥).

إن نظام الخلافة يختلف عن باقي أنظمة الحكم المجري، سواءً في الأساس الذي يقوم عليه أو في هيئة الدولة وشكلها وقوانينها.

إن عمل الدولة الإسلامية هو الإشراف والتنظيم والرقابة والرعاية للملكيات حسب الأحكام الشرعية.

نعم إن الحل الجذري للمشكلة لا يكون ببقاء بلاد المسلمين ممزقة ومقسمة إلى دويلات سواء أكان كبيراً مثل إندونيسيا (المخطط لتمزيقه إلى مزق صغيرة) أم نقطة على الخارطة كقطر والبحرين. وبقاء البلد مبتوراً عن

أصله هو المشكلة، وأصله هو دولة الخلافة. وأخذ حكام المسلمين النظام الرأسمالي وتطبيق إفرازاته على المسلمين مشكلة أخرى، فالخصخصة هو إفراز نتن من إفرازات النظام الرأسمالي العفن، وكلما خرج نظام أو قانون للغربيين حملوه إلينا لتطبيقه في بلادنا، وعندما ندقق في مشاكلنا، نجد أنها مشاكل كثيرة، نتجت عن مشكلة أساسية، هذه المشكلة الأساسية إذا حلت حلت باقي المشاكل، لأنها الأساس والقضية المصيرية للمسلمين.

هذه القضية تتمثل في استئناف الحياة الإسلامية بإقامة دولة الخلافة الراشدة، التي توحد المسلمين وتطبق أنظمة الحكم والاقتصاد والاجتماع... الخ عليهم، أي تطبق عليهم أنظمة من دينهم ومبادئهم، إذاً فالعلاج الجذري لا يكون بالتخطيط الاقتصادي فقط، ولا بالخطط الخمسية، ولا بأخذ قوانين الخصخصة ولا نصائح الغرب ولا توصيات البنك الدولي، وإنما يكون علاجها علاجاً سيلاً فالأنظمة القائمة حالياً تحمل ولاءً فكرياً للغرب، ومرتبطة بالإنجليز والأميركان واليهود، فالعلاج هو تغيير الأنظمة السياسية القائمة في العالم الإسلامي، وإقامة نظام واحد على أساس الإسلام، ولا يكون ذلك إلا بجعلها ولايات تحت ظل دولة الخلافة، وتطبيق الإسلام تطبيقاً انقلابياً شاملاً. ويجب أن ندرك أن ديننا كامل وتام، وكل شيء مفصل فيه تفصيلاً، ولا نحتاج إلى استيراد أنظمة من خارجه، قال تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾ (المائدة/٣).

فالخصخصة كما أسلفنا هي مخالفة لأحكام ديننا الحنيف، ولا تحل مشكلاتنا، بل تضيف مشاكل أخرى إلى مشاكلنا، وتصبح عقدة تضاف إلى عقد المجتمع الكثيرة.

إن الأحكام باسم الخصخصة والاستثمار يتخلون عن رعاية شؤون الناس، التي فرض الله عليهم، وباسم الشريك الاستراتيجي والخبرة الأجنبية، يملكون مقدرات ومصالح الأمة للكفار، وهذه جرائم يستحق فاعلها والساكت عليها عذاب الله في الدنيا والآخرة.

أما آن للمسلمين أن يدركوا أن الحل الوحيد والخيار البديل لما يعانيه هو الإسلام عقيدة ونظام حياة، ورفض كل ما هو ليس من الإسلام سواءً الخصخصة أو العولمة أو التجارة الحرة... الخ.

أما آن لهم أن يفهموا أن النظام الاقتصادي في الإسلام هو النظام الوحيد الذي يكفل للناس إشباع حاجاتهم الأساسية فرداً فرداً، ويمكنهم من العمل لإشباع حاجاتهم الكمالية، وهو النظام الوحيد الذي حدد المشكلة الاقتصادية الحقيقية، وهو الوحيد الذي يبين أنواع الملكية الصحيحة، لقد بين أن المشكلة الاقتصادية هي "كيفية توزيع الثروة على الأفراد" وأنها ليست إنتاج الثروة أو امتلاكها لأن امتلاكها مظهر من مظاهر غريزة البقاء الموجودة لدى كل إنسان، يندفع إليه الإنسان تلقائياً.

أما آن للمسلمين أن يدركوا أن تغيير الواقع السيئ هي مسؤوليتهم، وأن التقصير في ذلك إثم يترتب عليه عذاب من الله، وإن ممارسة أنظمة الكفر والأعمال الحرام، كالحكم بالنظام الجمهوري وإحلال الديمقراطية، والربا، والمتاجرة مع الكفار، وبيع ثرواتنا وأماكننا للمستثمرين الكفار الأجانب، والسكوت عن مثل هذه الأعمال جريئة

كبرى يعاقبنا الله عليها.

أما آن لهم أن يعملوا مع العاملين لإقامة الخلافة الراشدة، التي تجعل منهم أمة عزيزة قوية، تستغل ثرواتها بنفسها، بناءً على أحكام دينها، لتصبح غنية مصدرة، بدل أن تكون فقيرة مستوردة، وتصبح قائدة مؤثرة بدل أن تكون مقودة خاضعة، وتجعل منهم الدولة الأولى في العالم، تطبق الإسلام على رعيته وتحمله رسالة خير ونور وهدى إلى غيرها، لتنفذ البشرية من شقاء الرأسمالية وظلمها، لتنفذ البشرية من الايذر والمخدرات والفقر وتسلط الرأسماليين، وتوصلهم إلى السعادة والرفاهية والعدالة في ظل الإسلام، وتخلص العالم من الذئاب البشرية الشرسة، وتقوم بالدور الذي أناطه الله بها من هداية البشر، ورعاية شؤون العالم بأحكام الإسلام.

﴿وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم

تتقون﴾ (الأنعام) □

[انتهى]

المهندس ناصر عبده

﴿وما تخفي صدورهم أكبر﴾

● عندما انهزمت الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى ودخل الحلفاء (إسلامبول) سنة ١٩١٨م طلب القائد الفرنسي حصاناً أبيض ثم ركبته ودخل استانبول عليه وقال: لقد دخل السلطان محمد الفاتح القسطنطينية فاتحاً ركباً على حصان أبيض فأراد ذلك القائد الفرنسي بفعلته تلك أن ينتقم من محمد الفاتح عندما دخل القسطنطينية فاتحاً ركباً حصاناً أبيض. فهل يعي المسلمون؟ وهل يعي العلمانيون أتباع مصطفى كمال المتحكمون في تركيا الآن؟

● عندما دخل اللورد النبي القدس سنة ١٩١٧م قال: الآن انتهت الحروب الصليبية كما أن القائد الفرنسي (غورو) عندما دخل دمشق تقدم إلى قبر صلاح الدين وركله بقدمه وقال ها قد عدنا يا صلاح الدين فقم حارب الآن. قالوا هذه المقولات الحاقدة وخونة العرب في جوارهم يقاتلون معهم الدولة الإسلامية، دولة الخلافة العثمانية، فهل يرعوي أتباع خونة العرب أولئك، الذين نصبته الدول الكافرة المستعمرة على رقاب المسلمين ليحولوا دون عودة الخلافة من جديد؟

● كما بعث لورنس برقية إلى دولته بريطانيا عندما كان يقود جيش فيصل وهم يخربون الخط الحديدي الحجازي لقطع إمدادات الجيش العثماني، قال في برقيته تلك: يجب أن نضرب هذه الدولة العثمانية ونقسمها إلى قطع متعددة بحيث لا يعود لها التثام، يقول ذلك وهو يقود جيش فيصل بن الحسين صاحب الرصاصة الشهيرة (للتورة) على الدولة العثمانية وقتالها في جانب بريطانيا والحلفاء الكفار ضد الدولة الإسلامية.

● صرح بوش الابن في ١٦/٠٩/٢٠٠١م بأنه يعد لحملة صليبية لضرب أفغانستان، قالها وهو يدعو لحلف من خونة العرب والمسلمين يجيشهم لقتال المسلمين، ومع ذلك لا تقف قافلة الخونة بل يتسابق الحكام العرب وغير العرب من الحكام المتسلطين على رقاب المسلمين، يتسابقون إلى التحالف مع أميركا ضد المسلمين.

هذه أحقاد الكفار المستعمرين، وهذه قافلة الخونة من الحكام في بلاد المسلمين، العرب وغير العرب، فهل تقف الأمة وقفة صلبة في وجه الكفار وأتباعهم؟ هل تقف جيوش المسلمين وقفة يحبها الله ورسوله ويتسابق إليها من يحب الله ورسوله؟ هل من وقفة تظهر فيها عظمة الأمة وقوة جهادها؟ هل نحن لبيضة الإسلام حامون؟ هل نحن فاعلون؟ □

كلمة أخيرة

نقطة ضعف الأمة حكامها والمعارضة

كشفت الأحداث الأخيرة مزيداً من عورات الأنظمة وما يسمى بالمعارضة على الرغم من انكشاف حالهم القديم للواعين من الأمة، أما الانكشاف الأخير فقد حصل لدى أقل الناس وعياً وفهماً سياسياً لأن الخيانة لهؤلاء لمسها القاضي والداني، السياسي والعادي، الأمي والمتعلم، وأصبحت الرائحة تزكم الأنوف. فهؤلاء الحكام الذين أشبعوا الأمة كذباً وخيانات وعنتريات فارغة بدت عوراتهم للملأ بشكل لم يعد فيه قول لقائل.

فعلى مدى عشرات السنين كانت الأمة تتصدى لأعدائها بكل ما يتيسر لها من قوة، ثم تفاجأ بحكامها يطعنونها في الظهر ويتحالفون مع عدوها سراً ليقهروها وبمزقوها. إنهم يمارسون هذه الخيانة في اللحظة الحرجة حين تكون الأمة بحاجة ماسة إلى من يقف معها ضد أعدائها، فتفاجأ بأعداء الداخل الذين يعرفون المفاصل الحساسة في الأمة ونقاط ضعفها يقفون مع أعدائها ويدلونهم على أفضل الطرق للقضاء عليها أو تكبيّلها عسكرياً وسياسياً واقتصادياً.

وإذا طبقنا ما سبق على حرب الحلفاء ضد العراق، أو حرب أميركا وبريطانيا ضد مسلمي أفغانستان فإننا نلاحظ أن الأمة في واد، والحكام في الوادي المعادي، والأمر نفسه ينطبق على ما يسمونه (معارضة) فالأمة الإسلامية تعادي أميركا لعدة أسباب، وتشعل غيظاً عليها بسبب موقفها من مسألة العراق وفي فلسطين وفي أفغانستان، وتأتي المعارضة العراقية لتشتغل عميلة لأميركا ضد الناس، وهم يعرفون غدر أميركا ومكرها ووعدهم اهتمامها إلا بمصلحتها وحدها فقط دون مصالح غيرها. الأمر نفسه تكرر في أفغانستان حينما عَضَّ تحالف المعارضة نَفْسَهُ على أميركا كبديل لطالبان ووعدتها ربما بتسليم رأس ابن لادن والملا عمر، متجاهلين الحكم الشرعي تجاه الكفار الأعداء حينما يهاجمون بلداً إسلامياً، ومتجاهلين كل القيم التي كانت سائدة بين المسلمين والتي تبرز في الأيام الحرجة، وتختفي مظاهر المكر والخداع والتشفي واصطياد الفرص. فالعدو هو عدو الجميع ولن يرحم أحداً منهم، وسوف يقعون فريسة مكره وكذبه وخداعه، وهذا جزاء الخونة □

الورطة الأميركية

● أميركا في ورطة وكل مكسب قد تحققه سوف يبدو هزياً أمام الأهداف التي وضعتها لنفسها، وأمام المجهودات التي بذلتها وسوف تبذلها، ولكنها تخفي ذلك عن أعين الناس وآذانهم بمزيج من التهديد والتخويف والوعيد وعرض العضلات، والضجيج الإعلامي، ولوائح المتهمين وغير ذلك.

● حتى عملاء أميركا في ورطة وهي تخشى عليهم من الزوال تحت وطأة الأحداث التي هزت العالم الإسلامي هزاً عنيفاً، لذلك نجدها تتصرف في باكستان وغيرها ضمن حدود معينة وتستعمل بعض المطارات والموانئ البحرية وبعض القواعد البرية في العالم الإسلامي سراً وبعيداً عن أعين الناس حتى لا تثير لشعوب على حكامها العملاء، وتضغط سياسياً وعسكرياً ضمن حدود مدروسة جيداً.

● أميركا بقوة إعلامها وعملائها وجواسيسها وأقمارها الاصطناعية والفضائيات والصحف الناطقة باسمها (ومنها عربية) تخشى نشر أي خبر أو تصريح على غير ما تريد، وذلك لهشاشة موقفها الإعلامي والإنساني أمام العالم.

● أميركا تفتش في (الدفاتر العتيقة) عن أشخاص مسلمين تعلموا أو تدربوا في أميركا على قيادة الطائرات. وتفتش عن أشخاص وربما أشباح لعلها تجد ضالتها في أحدهم لتفرغ مخزون حقدتها وسمومها فيه لكي تعيد الاعتبار لهيبتها الساقطة وعنجهيتها المهزوزة.

● لا غرابة في ذلك فهذا شأن من يركبهم الغرور أو يعانون من جنون العظمة فإنهم يعدّون العالم مزرعة لهم يصنعون بها ما يشاؤون ويحسبون أنهم يمسون بمقاليد الأمور، يعلنون الحرب أو السلم في الوقت الذي يريدون، بسبب أو دون سبب، كما صنع أشياعهم من فراعنة القرون السابقة، لكنهم سيكتشفون ولو بعد حين، أنهم لن يخرقوا الأرض ولن يبلغوا الجبال طويلاً □